# مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.795

2 June 1998
ARABIC

---

**المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والتسعين**
**بعد السبعمائة**

**المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،**
**يوم الثلاثاء، ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الساعة ١٠/٢٥**

**الرئيس: السيد سونغار (تركيا)**

**الرئيس**: أُعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٩٥ لمؤتمر نزع السلاح.

توجد أمامي قائمة متحدثين طويلة جداً تبدأ بنيوزيلندا فألمانيا وهلمّ جرا. ولن أقرأ عليكم هذه القائمة الطويلة.

قبل أن أُعطي الكلمة للمتحدث الأول بودي أن أُدلي ببيان بصفتي ممثل تركيا.

على إثر التجارب النووية التي قامت بها باكستان، أصدرت وزارة خارجية تركيا بياناً الأسبوع الماضي. فيما يلي نص الترجمة غير الرسمية لهذا البيان:

"سبق أن أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً بشأن التجارب النووية التي أجرتها الهند في ١١ و١٣ أيار/مايو ١٩٩٨ وأكدت معارضتها لكافة التجارب النووية التي تهدد بطرق عديدة مستقبل البشرية، كما أكدت آثار هذه التجارب المعادية المحتملة على الجهود الدولية الجارية في ميدان نزع السلاح النووي.

والحكومة التركية، وقد نظرت في هذا السياق في التجارب التي قامت بها باكستان في ٢٨ و٣٠ أيار/مايو والتي يُزعم أنها تشكل رد فعل على التجارب الهندية، تعبّر عن قلقها إزاء ما لهذه التجارب من مضاعفات إقليمية وعالمية.

وتعتقد تركيا أنه من الأهمية بمكان بشكل خاص أن يمتنع البلدان عن أي استعراض للقوة في نقاط مواجهة محتملة والبحث بنشاط عن سبل التسوية السلمية للمسائل القائمة بينهما.

وتأمل تركيا بكل صدق ألا تؤدي هذه التطورات التي يؤسف لها إلى سباق تسلح نووي جديد. وبالتالي فإن تركيا تنتظر من الهند وباكستان أن تمارسا أقصى قدر من ضبط النفس مراعاة لمسؤولياتهما الإقليمية وكذلك لتعهداتهما الإنسانية".

وانتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ونظم تسليمها، يُشكل تهديدا خطيرا للغاية للسلم والأمن الدوليين. وبما أن هذا الانتشار يؤثر على أمن كافة أعضاء المجتمع الدولي فإنه لا يمكننا أن نظل غير مبالين بهذه التجارب النووية التي زعزعت استقرار الوضع السياسي في جنوب آسيا وخارجها. وبناء على ذلك فإن الأزمة الجديدة في حاجة إلى أن يتم التطرق لها بإلحاح وبشكل شامل.

وتعهد الهند وباكستان بنزع السلاح النووي معروف تماماً. ونأمل كل الأمل في أن يمتنع هذان البلدان المتجاوران عن القيام بمزيد التجارب ونشر قذائف ذات رؤوس حربية نووية.

ونضم أيضاً صوتنا إلى النداءات الموجهة إلى الهند وباكستان للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسحلة النووية، وإلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونعتقد فضلاً عن ذلك أن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يبدأ دون إبطاء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة

النووية أو في غيرها من النبائط النووية المتفجرة. وإني لواثق من أننا في استكشافنا للفرص القائمة لنا أن نعتمد على الدعم الكامل من جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح.

وبودي الآن أن أُعطي الكلمة للمتحدث الأول على قائمتي، وهو السيد بيرسون، ممثل نيوزيلندا، الذي سيتحدث أيضا باسم عدد من الوفود.

السيد بيرسون (نيوزيلندا): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن انتهز هذه الفرصة لتهنئتكم على توليكم الرئاسة. وأنا سعيد لتوليكم الرئاسة ولكم أن تعتمدوا على دعم وفدي الكامل.

سيدي الرئيس، إني أتناول الكلمة في هذه الدورة الاستثنائية لأقرأ وأسجل بياناً موجهاً من الدول التالية الأعضاء في المؤتمر وكذلك المتمتعة بمركز المراقب فيه: أستراليا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، هولندا، النمسا، فنلندا، أوكرانيا، كندا، اليونان، سلوفاكيا، هنغاريا، السويد، بيلاروس، ألمانيا، بولندا، سويسرا، النرويج، الفلبين، الدانمرك، إيطاليا، رومانيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، كازاخستان، اليابان، مالطة، بلغاريا، ليتوانيا، منغوليا، الاتحاد الروسي، جمهورية كوريا، فرنسا، الصين، تركيا، إسبانيا، المكسيك، البرازيل، جنوب أفريقيا، شيلي، آيرلندا، فنزويلا، إكوادور، الأرجنتين، البرتغال، سلوفينيا، بلجيكا.

وهذه الدول تشعر، سيدي الرئيس، ببالغ الانزعاج والقلق إزاء التجارب النووية التي قامت بها الهند وباكستان.

وهي تدين كافة التجارب النووية وترى أن هذه الأعمال مخالفة للتوافق الدولي في الرأي الذي يحظر تجارب الأسلحة النووية وسائر النبائط المتفجرة.

والتجارب التي أجرتها الهند وقرار باكستان الرد على ذلك بتجاربها الخاصة، يضعفان بشكل صارخ النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وأفعال الهند وباكستان إنما تهدد وتقوض عملية نزع السلاح وهدف إزالة الأسلحة النووية كليا.

وتجارب الأسلحة النووية التي قامت بها الهند وباكستان تتنافى تماما مع مزاعم البلدين وأنهما ملتزمان بنزع السلاح النووي.

والأمن الدولي لن يتعزز بالأفعال الاستفزازية والخطرة. كما وأن الأمن الإقليمي أو العالمي لن يتحسن ولن يحفظ بإطلاق العنان للمناورات التنافسية من أجل مزيد تطوير القدرات النووية وأجهزة نقل الأسلحة النووية. والنهج الذي يبدو أن الهند وباكستان مصممتان على اتباعه نهج ينتمي إلى الماضي.

والسلم في منطقة آسيا انشغال عالمي. ولن يتم وضع حد للتوترات بشكل دائم إلا من خلال الحوار والتفاوض البنّاءين.

ومن الحيوي الآن أن تعلن الهند وباكستان فوراً التوقف عن إجراء المزيد من تجارب هذه الأسلحة، وأن تعدلا عن برامجهما للأسلحة النووية وتوقعا وتصادقا، بدون شرط، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فهذه مسألة ملحة وأساسية لخلق الثقة اللازمة لتسوية الخلافات الأمنية عن طريق الحوار والتفاوض.

ونناشد الهند وباكستان أيضاً الانضمام، دون إبطاء، إلى معاهدة عدم الانتشار، والالتحاق بكافة الدول في تأمين عدم انتشار الأسلحة النووية وبدء مفاوضات للخلوص إلى حظر لإنتاج المواد الانشطارية. فهذه خطوات أساسية إضافية يجب اتخاذها في عملية المضي جماعياً وبشكل بنّاء في طريق إزالة الأسلحة النووية.

وهذه لحظة يتعين فيها على جميع البلدان التزام الهدوء وأقصى قدر من ضبط النفس. ونناشد الهند وباكستان العدول فوراً عن مجرى العمل الذي تنتهجانه وتسوية مشاكلهما وخلافاتهما الأمنية من خلال الالتزام السياسي. ومن شأن نهج كهذا أن يحظى بالتأييد الكامل من المجتمع الدولي الذي يناضل من أجل نزع السلاح النووي.

السيد سايبرت (ألمانيا): إن ألمانيا تنضم كلياً إلى البيان الذي أدلى به مندوب نيوزيلندا الموقر والذي شاركت في تقديمه دول عديدة. وبودي أيضاً أن أُشير إلى كيفية تقييم ألمانيا للأحداث الأخيرة.

لقد أثارت تجارب باكستان النووية، مثلها مثل تجارب الهند منذ أسبوعين، جزع العالم بأسره. وتعرب الحكومة الألمانية عن بالغ استيائها لقرار باكستان تجاهل نداءات العالم من أجل ضبط النفس ومواصلة تجاربها النووية الخاصة. وندين تجارب باكستان كما أدنّا تجارب الهند السابقة. وقد أضعف البلدان كلاهما بشكل خطير آمال الشعوب في كل مكان في قيام عالم خال من الأسلحة النووية. والمجتمع الدولي لن يعود إلى شؤونه المألوفة كالمعتاد. ولا بد أن تتوقع الهند وباكستان آثاراً مؤلمة وطويلة الأجل إذا استمرتا في تحدي توافق الآراء الدولي المناصر لعدم انتشار الأسلحة النووية. وبتوقيع ١٨٦ بلداً على معاهدة عدم الانتشار و١٤٩ بلدا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لن يكون بإمكان الهند وباكستان أن تظلا خارج هاتين المعاهدتين إلى الأبد.

وتناشد الحكومة الألمانية بناء على ذلك القادة السياسيين في كلا البلدين العودة إلى طريق العقل. ولا بد للهند وباكستان من التقيد بتعهد ملزم بوقف التجارب النووية نهائيا والانضمام إلى معاهدة حظر التجارب النووية بدون قيد أو شرط ودون إبطاء. وفي ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨ وافق البرلمان الألماني على هذه المعاهدة بأغلبية ساحقة وسوف يصادق عليها قريبا. ولن يكون هناك أي أمل في أن تدخل التجارب النووية نهائياً طي الماضي، ولن يتسنى منع سباق تسلح نووي جديد إلا من خلال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ومن الملح أيضاً الآن فتح مفاوضات في وقت مبكر، وبالاستناد إلى الولاية التي وافق عليها هذا المؤتمر في عام ١٩٩٥، بشأن حظر شامل لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية. ولا بد للهند وباكستان أن تدركا أنه لا يمكن إلا للحظر الشامل والممكن التحقق منه بشكل فعال لإنتاج الأسلحة الانشطارية

لأغراض الأسلحة النووية أن يتصدى بشكل فعال للمخاطر الآخذة في التزايد بشكل كبير الآن والمتمثلة في انتشار الأسلحة النووية وتراكم ترسانات الأسلحة النووية.

وتأمل الحكومة الألمانية أن يعترف القادة السياسيون، لدى التقييم المتروي للوضع الجديد الناشئ، بالحاجة إلى اتخاذ خطوات سريعة وحازمة تحقيقاً لهذا الهدف، والعمل دون إبطاء. وكذلك فإن إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي أصبح الآن أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. والمجتمع الدولي يتطلع للمزيد من الدلائل الهامة مثل مصادقة الدوما الروسية على معاهدة الجولة الثانية من محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية ("ستارت")، التي سيليها مباشرة افتتاح الجولة الثالثة من مفاوضات "ستارت". وفي القرن الحادي والعشرين الوشيك لا بد في النهاية أن يصبح نزع السلاح، الذي هو التعهد المشترك لـ ١٨٦ طرفا في معاهدة عدم الانتشار، أمراً واقعياً.

السيد موهير (كندا): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أُرحب بكم، باسم الوفد الكندي، في مؤتمر نزع السلاح وأن أُرحب بكم في رئاسة هذا المؤتمر. وسوف نبذل كل ما في وسعنا للتعاون معكم في جعل عمل هذا المؤتمر مثمراً وناجحاً قدر الإمكان.

ويسرنا أن نضم كندا إلى البيان الذي أدلى به ممثل نيوزيلندا باسم أستراليا وكذلك عدد من الدول الأخرى من كافة المجموعات الإقليمية، الذي تدين كافة التجارب النووية، وخاصة منها التجارب الهندية والباكستانية.

والوفد الكندي إذ ينضم إلى هذا البيان فإنه يشير إلى أن رئيس الوزراء كريتيان ووزير الخارجية أوكسوورذي قد ردّا فوراً على التجارب التي قامت بها كل واحدة من الدولتين. وقد تدخلنا في هذا المؤتمر في ١٤ أيار/مايو لننقل إدانتهما للتجارب الهندية. وفي ٢٨ أيار/مايو تحدث رئيس الوزراء كريتيان فأدان الأعمال الباكستانية. قال رئيس الوزراء ما يلي:

> "إن كندا قد خيَّب أملها إلى حد بعيد عدم مبالاة الحكومة الباكستانية بالنداء الدولي إلى التزام ضبط النفس، واختيارها على العكس من ذلك التصرف بطريقة مخالفة للقواعد الدولية التي حددتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وحددتها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ... وباسم جميع الكنديين أحث كلاً من باكستان والهند على العدول عن برنامجهما للأسلحة النووية والتوقيع على معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما أحثهما على تجديد الحوار الإقليمي والعمل من أجل تسوية الخلافات بالوسائل السلمية."

وتحدث الوزير أوكسوورذي في ٣٠ أيار/مايو فقال:

> "إن قرار الحكومة الباكستانية إجراء سلسلة أخرى من التجارب النووية فعل غير مسؤول إلى حد بعيد جداً."

ولقد أكد كل من رئيس الوزراء ووزير الخارجية على أن هذه التجارب لها آثار بالغة على الأمن الدولي وعلى الأمن الإقليمي. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن لا الهند ولا باكستان ستكون "الرابح" من هذه الأفعال.

وقد صدر عدد من البيانات عن الهند والباكستان فيما يتعلق بـ مبررات هذه التجارب وتزايد حالات التوتر الإقليمي الناتجة عن ذلك. وكان هناك أيضاً الكثير من التأويلات في وسائل الإعلام والتقارير حول ردود الفعل الحقيقية والمحتملة والمقترحة على تلك التجارب. وكندا تعترف تماماً بأن أي حل دائم لمصادر هذا التصعيد في التوتر الإقليمي سيتطلب اتخاذ إجراءات إيجابية وخلاقة - وأساساً من جانب الدول المعنية مباشرة، ولكن أيضاً بدعم من المجتمع الدولي إجمالا. وهذا الحل سوف يحتاج إلى معالجة الأبعاد السياسية والأمنية وغيرها من الأبعاد - وليس أقلها البُعد النووي نفسه. وهذا العنصر الأخير بالذات هو الذي بودنا أن نتوسع قليلاً بشأنه هذا الصباح - ولا سيما بسبب تقارير وتأويلات البعض من وسائل الإعلام التي سبقت الإشارة إليها.

وترى كندا كل الرأي أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي أساس نظام عدم الانتشار النووي الدولي. وتلك المعاهدة تُعرِّف المجتمع الدولي بأنه يتألف من خمس دول حائزة للأسلحة النووية و ١٨١ دولة غير حائزة للأسلحة النووية، مع وجود عدد صغير من الدول خارج هذا النظام. كما تحدد تلك المعاهدة الضرورة الملحة لنزع السلاح النووي، من خلال المادة السادسة. وتلك المعاهدة هي الأساس الذي تقوم عليه الصكوك اللاحقة المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، مثل معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية، ويؤمل أيضا أن تقوم عليه معاهدة فعالة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتلك المعاهدة هي حجر الزاوية الأساسي لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتلك المعاهدة توفر الإطار الحاسم للتعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، ولنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وللمبادئ التوجيهية بشأن ضمانات الأمن السلبية.

ولا توجد أية معاهدة أخرى بإمكانها التصدي لجميع هذه التجارب. كما وأنه لا توجد أية معاهدة أخرى أو مجموعة من المعاهدات بإمكانها أن تحل محل معاهدة عدم الانتشار النووي في ذلك. وهذه الحقيقة الأساسية لا بد أن يأخذها بعين الاعتبار كافة المعنيين. وهناك نقطة بديهية هي أنه لا بد لنا من أن نظل نناضل من أجل التنفيذ الشامل، الكامل والفعال، لمعاهدة عدم الانتشار.

وهذه هي النقطة الأساسية التي ستظل كندا تركز عليها. فهذه النقطة عنصر من عناصر البيان المشترك الذي قرأناه على حضراتكم منذ قليل والذي بودنا أن نوجه إليه النظر بشكل خاص هذا الصباح. فإذا نسي المجتمع الدولي ذلك فإننا سنعيد فعلاً تحديد واقع المجتمع الدولي في المجال النووي بكل ما ينطوي عليه ذلك من تحديات ومخاطر. وستظل كندا تعارض بشكل قاطع أي خطوة من هذا القبيل، ضمنية كانت أم صريحة.

**السيد الدمبري** (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمرنا فور توليكم لمهامكم في جنيف. وإننا لنعتقد أن عملنا سيكلل بالنجاح بقيادتكم. وخصالكم تدعونا إلى الأمل بهذا الخصوص، وأساساً في هذه المرحلة من مداولاتنا التي هي هامة لأكثر من سبب.

ولقد سبق لوفدي أن تناول الكلمة في ٢١ أيار/مايو وأشار إلى الأحداث الجادة آنذاك في جنوب آسيا. أما اليوم وقد أجريت تجارب أخرى كرد فعل على التجارب الأولى في نفس المنطقة فبود وفدي أن يجدد

التعبير عن قلقه ويذكّر المؤتمر بأن المعضلة والمشكلة المحيرة تكمن في الطريقة التي يجب بها للمجتمع الدولي أن يدير الأمن الدولي في المجال النووي من خلال أبعاده التي لا تنفصل عن بعضها البعض والمتفاعلة، ذلك أن ما يحتاج إليه الأمر هو حقا إدارة الأمن. ورهنا بتوخي هذه الادارة لنهج متكامل ومتناسق فإن هذه الإدارة ستكشف قطعا جوانبها النافعة أو الضارة. ذلك لأن العديد من التساؤلات تطرح اليوم فيما يتعلق بنظام عدم الانتشار. وهذه التساؤلات تؤثر بشكل حاسم على الجهود الرامية إلى حفظ الانجازات التي تحققت بالفعل في هذا المجال وحمايتها، مهما كلف الأمر.

فكيف يمكن لنا يا ترى أن نقوم بهذه المهام وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها تحقيقا لهذا الغرض؟ تندرج هذه المهام وهذه الخطوات في ثلاثة مجالات. تتمثل المسألة الملحة الأولى في السهر على ألا يتكرر ما حدث في جنوب آسيا في مناطق أخرى من العالم أيضا، وذلك لعدم تعريض كامل بنية عدم الانتشار إلى الخطر. والأحداث الجارية في جنوب آسيا يجب ألا تنسينا أن الخطر النووي في منطقة الشرق الأوسط، والتي هي منطقة حساسة للغاية، ما زال مخيما وما زال يهدد نظام عدم الانتشار الذي أصبح الآن هشا. ولقد آن الأوان لكسر قاعدة الصمت حول قدرة إسرائيل النووية، ويتمثل واجب من واجبات المجتمع الدولي العاجلة في إرغام ذلك البلد على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآته النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ذلك أنه لا يمكن أن تكون هناك سياسة الكيل بمكيالين بهذا الخصوص.

ويتمثل الاجراء الثاني في تعزيز معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في روحها ونصها قصد فرض حظر حقيقي على التجارب النووية من كافة الأنواع، وتقوية معاهدة عدم الانتشار وذلك، في جملة أمور، من خلال تطبيق أحكامها بحسن نية وتطوير عملية استعراضها.

وأخيرا تتمثل الخطوة الثالثة، وهي مسألة ملحة أيضا، في القيام هنا في مؤتمر نزع السلاح باعتماد التدابير التي وضعت جماعيا في لجنة مخصصة مكلفة بنزع السلاح النووي. ويجب أن تكمّل هذه التدابير برنامجا لنزع السلاح النووي سبق إجماله في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومن خلال اتفاق مبدئي للتفاوض في اتفاقية لحظر استخدام المواد الانشطارية في الأغراض العسكرية. ونحن نعتقد أن هذه الأنشطة، إذا أمكن القيام بها - وكان من المفروض البدء فيها منذ زمن طويل - من شأنها أن تضمن نظام عدم الانتشار، الذي يتوقف مستقبله على نطاق التطرق لنزع السلاح النووي ومعالجته ومدى الشعور بالمسؤولية في ذلك. والاستمرار في محاولة تعزيز الواحد دون الآخر هو في الواقع تعزيز الواحد على حساب الآخر وفي النهاية إحداث اختلال في التوازن بينهما. ويجب أن يركز عملنا على هذه الجوانب الأساسية - الوقاية أولا ويليها التوطيد وأخيرا التعزيز.

**السيدة أندرسون** (ايرلندا): سيدي الرئيس، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أتمنى لكم التوفيق في عملكم في الأسابيع القادمة. ولقد طلبت الكلمة كغيري فيما يتصل بسلسلة التجارب النووية التي أجرتها باكستان الأسبوع الماضي.

وهذا بيان كنا نأمل بكل إخلاص ألا يكون ضروريا. وآيرلندا تشعر بخيبة أمل بالغة لأن الجهود الدبلوماسية المكثفة التي بذلت على نطاق واسع جدا لتشجيع باكستان على ممارسة ضبط النفس لم تكلل بالنجاح.

ولقد أعرب وزير خارجية آيرلندا عن جزعه وبالغ قلقه إزاء هذه التجارب وأثرنا هذه المسألة مباشرة مع السلطات الباكستانية.

ولو أننا نعترف بأن هناك إنشغالا يمكن فهمه في باكستان فيما يتعلق بأمنها وسلامتها الوطنية وسلامة أراضيها إلا أن هذه التجارب النووية فضلا عن أنها لا تعزز أمن باكستان فإنها قد زادت في تصعيد التوترات في المنطقة وسوف تكون لها بدون شك مضاعفات أوسع نطاقا بكثير على الانتشار النووي.

وبعد التجارب النووية الخمس التي أجرتها الهند في وقت سابق هذا الشهر، يعدّ عمل باكستان انتكاسة أخرى خطيرة للغاية في عدم الانتشار النووي وفي الآفاق المرتقبة لإزالة الأسلحة النووية.

وهذه التحديات الصارخة لعدم الانتشار النووي تقوض أسس معاهدة عدم الانتشار. وهي تؤكد في نفس الوقت الضرورة الملحة للانضمام العالمي لمعاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك من قبل الدول الثلاث ذات القدرات في مجال الأسلحة النووية، ألا وهي الهند وباكستان وإسرائيل، وتنفيذ جميع الدول الأطراف لكافة أحكام معاهدة عدم الانتشار. وتتمثل الأولوية الآن في الدراسة الشاملة للتدابير اللازمة للخروج من هذا المسلك النووي المدمر.

**السيد هوفر** (سويسرا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، هذه هي أول مرة يحصل فيها لوفدي شرف تناول الكلمة في فترة رئاستكم. وبناء على ذلك بودي أن أهنئكم على توليكم هذه المهام النبيلة وأن أتعهد لكم بكامل دعم الوفد السويسري في الاضطلاع بمهمتكم. ونحن واثقون من أن التعاون الممتاز بين وفدي تركيا وسويسرا سيزداد تطورا. وبودي أيضا أن أشكر سلفكم، السيد طاهر الحسامي ممثل سوريا، الذي قام بعمل جيد في إعداد إطار لعملنا المقبل.

وأتناول الكلمة اليوم لإخباركم بأن السلطات السويسرية علمت ببالغ الأسف أن باكستان أجرت عدة تجارب نووية منذ ٢٨ و٣٠ أيار/مايو. والتجارب النووية الباكستانية، شأنها شأن التجارب الهندية، تعرض تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لمخاطر جديدة. ولو أن هذه السلسلة من التجارب لا تنتهك أي معاهدة دولية انضمت إليها باكستان وتشكل ردا مباشرا على التجارب الهندية الأخيرة، إلا أنها تتعارض بشكل واضح مع جهود المجتمع الدولي لمنع الانتشار النووي. وهي جزء من سباق تسلح خطير في المنطقة، وهو سباق لا يشمل الأسلحة النووية وحسب وإنما يشمل أيضا القذائف.

ولتفادي ما يمكن أن يترتب عن هذه التجارب النووية من آثار خطيرة على الاستقرار الاقليمي والدولي، تناشد سويسرا السلطات الباكستانية الامتناع عن القيام بأية تجارب نووية أخرى بأية طريقة من الطرق والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبود سويسرا أن تدعو كلا من باكستان والهند إلى السهر على وضع حد للولب التوتر المتصاعد وعلى تسوية المشاكل سلميا. ويتطلب ذلك بشكل خاص إقامة حوار بناء للحد من التوتر القائم ولإعادة أرساء أسس الثقة المتبادلة. ونحن نرحب بالجهود المبذولة بالفعل بهذا الخصوص، ولا سيما التعبير عن الاستعداد للتفاوض الذي أبدته نيودلهي وكذلك إسلام آباد. وأي تأييد لهذا الحوار يكون أمرا مرحبا به. ونحن ممتنون بشكل خاص للعرض الذي تقدم به أمين عام الأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، ونقدّر الاستعراض الذي ترغب الدول النووية بدأه على مستوى عالٍ جدا. وبود الحكومة السويسرية أن تؤكد عزمها

واستعدادها لدعم هذه العملية. كما تأمل سويسرا أن تبتعد الدول المجاورة للهند وباكستان عن الإغراء المتمثل في مواصلة سباق التسلح وأن تتفادى القيام بأي عمل يمكن أن يعرض للخطر السلم والأمن في جنوب آسيا.

وهذه التفجيرات الجديدة تطرح مرة أخرى مسألة التقدم في ميدان نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. وهي تطرح أيضا مشكلة عدم تساوي النظام النووي العالمي والقلق العميق الذي تشعر به الدول التي لا تملك أسلحة نووية فيما يتصل بالتنفيذ العملي البطيء لوعود نزع السلاح الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى الدول الأطراف في هذه المعاهدة أن تأخذ هذه المشاكل في اعتبارها في نهجها في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام ٢٠٠٠. وهناك حاجة بشكل خاص إلى البدء على نحو ملائم في التحضيرات لهذا الاجتماع، وذلك مثلا على هامش أعمال اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك الخريف المقبل.

وإننا على يقين من أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال المحفل المناسب لإجراء مفاوضات بشأن جوانب معينة من جوانب نزع السلاح النووي والحد من الأسلحة النووية، بدءا بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية. والمشاورات التي بدأتموها سيدي الرئيس منذ قليل، بدعم سلفكم وخلفكم، بشأن الطرق والسبل التي يجب اعتمادها قصد إحراز تقدم في طريق وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي حيوية الأهمية بناء على ذلك. ونحن نهنّئكم بذلك. وعلى الرغم من الظروف الحالية غير المؤاتية نوعاً ما - ولكن ربما كان ذلك تحديدا بسبب تلك الظروف بالذات - نشجعكم على مواصلة هذه العملية بنشاط في البحث عن أساس مشترك، بما في ذلك فيما بين أولئك الذين تقدموا باقتراحات فيما يتعلق بالبند ١ من جدول أعمالنا. ومشاوراتكم تعكس الحقيقة الرائعة وأن رئيس مؤتمر نزع السلاح قد وُفّق في نهاية شهر آذار/مارس في تحديد هذه المسائل بوصفها مسائل ذات أعلى درجة من الأولوية. ومن المفروض أن تشجع التفجيرات النووية الأخيرة في الهند وباكستان الدول النووية والمجتمع الدولي ومؤتمر نزع السلاح على مضاعفة الجهود في هذا المجال.

**السيد تشاودوري** (بنغلاديش): سيدي الرئيس، إني لمسرور لتوليكم الرئاسة على الرغم من وصولكم الحديث العهد. ولكم الفضل في تولي هذه المسؤوليات الجسام. ولقد قام سلفكم، السفير طاهر الحسامي، ممثل سوريا، بمهمته بامتياز، ونحن نشكره على ذلك.

ونحن ننضم إلى جميع أولئك الذين دعوا إلى ضبط النفس في هذه الظروف الحرجة.

ولوفد بنغلاديش رسالة بسيطة إلى اعضاء مؤتمر نزع السلاح.

ولن يساعد الأمور في شيء فرط القلق إزاء تطور الوضع في جنوب آسيا.

فالهند وباكستان ليستا البلدين الأول والثاني اللذين يثبتان أنهما يملكان القدرة في مجال الأسلحة النووية وإنما بل هما فقط البلدان السادس والسابع.

غير أن ما هو جديد هو أن ما يسمى "القوة العسكرية القصوى" قد انتقلت للمرة الأولى إلى العالم الذي كان يخضع تاريخيا للسيطرة الاستعمارية.

وبناء على ذلك يمكن أن يعتبر الكثيرون أن شبه القارة تريد إعادة تحديد علاقتها مع بقية العالم.

ويجب بل ويمكن فعلا أن يقوم بذلك جميع المعنيين بطريقة إيجابية وبنّاءة.

غير أن ذلك يستدعي درجة عالية من النضج والتفهم والاستحساس والإدارة السياسية. كما أنه يتطلب سبل تفكير جديدة لمحفل كهذا فيما يتصل بكيفية التصرف.

ومنطقة جنوب آسيا التي تنتمي إليها الهند وباكستان وريثة حضارة غنية وعريقة.

وشعبا هذين البلدين يجمع بينهما شيء من الاعتزاز بذلك، وهذا أمر يمكن فهمه.

فهما لا يريدان أن تنسب إلى نمط سلوكهما درجة من العقلانية أدنى مما يعتبر سمة مميزة لشعوب وأمم أخرى.

كما وأن تسليط عقوبات جزائية على شعبيهما لا يمكن أن يكون فكرة جيدة.

وقدرة هذين البلدين على التضحية معروفة تماما، والمصاعب لا يمكن إلا أن تقوي عزمهما. فعلا فإن المعاناة يمكن أن تؤدي إلى البؤس بل وحتى إلى الغضب الموجه ضد أولئك الذين يعتبرون المستببين في المعاناة. وهذا لايمكن أن يؤدي إلى الخير العام في الأجل الطويل.

ومن الواضح أنه بالنسبة لهذه الهيئة المكرسة لنزع السلاح حان الوقت لشيء من التأمل الجدي والمتروي. وربما حان الوقت الآن لتركيز اهتمامنا على نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح. ونحن مستعدون لمتابعة ذلك بأي طريقة تحظى بتوافق واسع أو ناشئ في الآراء.

والجميع يعلم أن الخطر الكبير في سباق تسلح كهذا يكمن في كون أي برنامج للتسلّح النووي له ديناميته الخاصة المتناقلة من جيل إلى جيل. والحاجة إلى إيجاد توازن فالسعي إلى تحقيق تفوق طفيف أو ميزة صغيرة تؤدي بالأطراف إلى السعي إلى تحقيق قدر أكبر من الامتياز. فالردع يصبح متداخلا مع الدفاع، الأمر الذي يؤدي إلى نظريات تصبح فيها الجوانب النووية والجوانب التقليدية جوانب لا يمكن فصل بعضها عن البعض. والخطط العملية المتكاملة تتطور. وهناك حاجة إلى إنشاء هياكل للتحكم والمراقبة، بل ولا بد من إنشاء هذه الهياكل.

مصادر التهديد الجديدة أصبحت معروفة. والاستجابة لتحاليل التهديد المناسبة أصبحت محددة. والعملية متواصلة بغير انقطاع.

وليس هذا مجرد إثارة سيناريوهات في الأذهان وإنما هو نظرة واقعية إلى الأمور.

تلك هي العناصر التي نحتاج إلى التطرق لها بكل عزم وثبات.

ويحدونا خالص الأمل ألا يشهد جنوب آسيا سباق تسلح. ولعل جنوب آسيا والشرق الأوسط أكثر المناطق حساسية في العالم، الأمر الذي يتطلب عملاً عالميا من أجل السلم والاستقرار.

وتملي متطلبات الموضوعية ألا نكتفي بأن نعلن عن كوننا عادلين وغير تمييزيين وشموليين بل وأن نظهر عملياً التزامنا بذلك، لدى إقامة مختلف الأنظمة، وعند تحديد مختلف المعايير، وفي المداولات بشأن المعاهدات.

وما هو أهم من كل ذلك أنه عندما تتحدث مختلف الشعوب والثقافات ونظم القيم فنحن مطالبون ليس فقط بالاستماع وإنما أيضا بالإصغاء إليها.

وبدون ذلك فإن مجرد عبارات حث وحض البعض للبعض الآخر على اتباع خط سلوك معين، وتكرار عبارات الحث والحض عندما يتم تجاهلها، لن تجدي.

وهذا سيحرج أولئك الذين يوجهون هذا الحث والحض فضلا عن إحراج أولئك المعنيين بهذا الحث والحض.

أما بالنسبة لبنغلاديش فإن تعهدنا بعدم الانتشار لا يزال تعهدا راسخا، وسوف نبذل كل ما في وسعنا للعمل من أجل قضيته. ونحن نعتقد أن معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هما حجر الأساس لإقامة عالم آمن.

ونحن أيضا ننتمي إلى منطقة جنوب آسيا وتربطنا صداقات عميقة مع البلدان الأخرى المنتمية إليها.

فعلا فإن بنغلاديش واثقة كل الثقة بتعهدها بالسلم، وبقدرتنا الموحدة على التعاون من أجل تحقيقه، وبتسوية مشاكلنا.

وفي الواقع فإن ما يعيد طمأنتنا البيانات الإيجابية التي صدرت عن القادة المعنيين منذ إجراء التجارب.

وستبذل بنغلاديش أفضل المساعي لتشجيع مثل هذه الدوافع والمساعدة في عمل المتابعة تحليا بروح رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي التي تنتمي إليها جميع بلداننا الإقليمية.

ونشعر في بنغلاديش، بوصفنا جنوب آسيويين، بأننا نخدم غرضا إيجابيا بالسعي إلى تعزيز تفهم المجتمع الدولي لمشاعر المنطقة، كيما نكون جميعا قادرين على نحو أفضل للعمل معا من أجل السلم والاستقرار والتقدم في العالم الذي يجمعنا.

**السيد زياران** (جمهورية إيران الإسلامية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم علىتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أتمنى لكم كل التوفيق. وبودي أيضا أن أعبر عن امتناني لسلفكم، سفير الجمهورية العربية السورية، على جهوده التي لم تعرف الكلل أثناء فترة رئاسته.

وبما أن وزير الخارجية الإيراني سيتوجه بكلمة إلى المؤتمر يوم الخميس ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨ فبودي في الوقت الحاضر أن أقرأ وأطلب تسجيل بيان وزير خارجية إيران حول التطورات الأخيرة في جنوب آسيا.

"تتابع جمهورية إيران الاسلامية ببالغ القلق سلسلة الأحداث المتعلقة بالتجارب النووية الأخيرة في جنوب آسيا. وسباق التسلح الجاري يشكل تهديداً وخطراً جديين على السلم والاستقرار الاقليميين - وهو سباق يُعد قبل كل شيء نتيجة قلة الإرادة والالتزام السياسيين من جانب الدول النووية الخمس ولا مبالاتها بنداءات المجتمع الدولي من أجل نزع السلاح النووي الشامل.

"وما من شك في أن أثر هذا الاتجاه الرئيسي، فضلاً عن وقعه المدمر على الأمن العالمي وعلى البيئة، يتمثل في إضعاف فعالية ومصداقية نظام عدم الانتشار النووي. ذلك أنه في غياب برنامج شامل لنزع السلاح النووي الكامل سيكون مركز معاهدة عدم الانتشار ومستقبلها عُرضة لقدر كبير من الشك".

دعوني أُكرر هذا الجزء لأنه هام جداً.

"ذلك أنه في غياب برنامج شامل لنزع السلاح النووي الكامل سيكون مركز معاهدة عدم الانتشار ومستقبلها عُرضة لقدر كبير من الشك.

"وتدعو جمهورية إيران الاسلامية بإلحاح الدول النووية الخمس إلى الاستجابة بسرعة للنداءات الدولية ولمتطلبات الوقت للوفاء بالتزاماتها تجاه نزع السلاح النووي في إطار محدد زمنياً ومن ثم وقف استمرار واتساع هذا الخطر الجدي، وتدعو أيضاً الهند وباكستان إلى وقف التجارب النووية والمنافسة على الفور إلى الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

"ويؤكد التطور الأخير، مرة أخرى، ضرورة الاهتمام الجدي بإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، بوصف ذلك خطوة في طريق نزع السلاح النووي الشامل، وبشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط الحساسة التي ما أنفكت تواجه تهديد الترسانة النووية الاسرائيلية".

**السيد كومين** (النمسا): سيدي الرئيس، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أُرحب بكم ترحيباً حاراً في هذا المؤتمر وأن أهنئكم على توليكم الرئاسة في هذه الفترة الحاسمة التي يواجه فيها مؤتمر نزع السلاح تحديات جديدة وغير معروفة حتى الآن. ونضع كامل ثقتنا بقيادتكم العاقدة العزم على تجنيبنا المضاعفات السياسية المحتمل أن تترتب على التطورات الأخيرة، ومزيد حث هذه الهيئة على العمل الملموس والحقيقي.

ولقد سبق أن تطرق سفير بلدي لمسألة التجارب النووية التي قامت بها الهند في مداخلته في ١٤ أيار/مايو. وبودي اليوم أن أنتهز هذه الفرصة لتوجيه نظركم إلى قرار اعتمده في ١٣ أيار/مايو المجلس الأدنى بالبرلمان النمساوي بعد السلسلة الأولى من التجارب الهندية، وفيما يلي نصه:

"إن المجلس الوطني النمساوي

"يدين بشدة التجارب النووية التي أجرتها الحكومة الهندية في ١١ أيار/مايو ١٩٩٨؛

"يدعو الحكومة الهندية إلى الامتناع عن إجراء المزيد من التجارب النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛

"يوجه نداءً إلى جميع دول المنطقة لعدم المشاركة في مزيد تصعيد سباق التسلح (النووي)؛

"يدعو جميع دول المنطقة إلى المساهمة في استقرار العلاقات السلمية القائمة على حسن الجوار، ويدعو الحكومة الاتحادية النمساوية إلى أن تكون نشطة تحلياً بتلك الروح، وأن تتخذ أية تدابير مناسبة تحقيقاً لهذه الأهداف".

واسمحوا لي أيضاً أن أضيف أن موقف الشعب النمساوي هذا الذي عبر عنه برلماننا يسري أيضاً على التجارب النووية التي أجرتها باكستان في ٢٨ و٣٠ أيار/مايو. وفيما يتعلق بتفجير النبائط النووية الخمس في يوم الخميس ٢٨ أيار/مايو قال وزير خارجية النمسا، فولفغانغ شوسل، في بيان صحفي صدر في ذلك اليوم أنه قلق للغاية ويشعر بالجزع نتيجة للتجارب النووية التي أجرتها باكستان والتي يدينها بشدة. وبهذه الخطوة التي أقدمت عليها باكستان كانت أسوأ مخاوف المجتمع الدولي قد أصبحت حقيقة ألا وهي أن سباق تسلح نووي لولبي يمكن، نتيجة للتجارب الهندية، أن يحصل على شبه القارة. ودعا وزير الخارجية الهند وباكستان إلى الكف فوراً عن مزيد القيام بالتجارب والامتناع عن فرض التهديدات العسكرية. ودعا البلدين إلى التخلي رسمياً عن التجارب النووية وإعلان استعدادهما لتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. ومضى وزير خارجيتنا مشيراً إلى أنه يمكن النظر في مزيد التدابير فيما يتعلق بباكستان مع أعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين، وإلى أن موقف النمسا سيُنقل بأقوى وأوضح العبارات إلى سفير باكستان في النمسا عن طريق المدير السياسي لوزارة الخارجية النمساوية. وقد تم ذلك في تلك الثناء.

ويجب أن تتعهد الهند وباكستان بعدم تجميع النبائط النووية أو نشرها على ناقلات الأسلحة النووية، والكف عن استحداث وتطوير القذائف التسيارية القادرة على نقل الرؤوس الحربية النووية، وعدم استخدام الأسلحة النووية في أي ظرف من الظروف.

وفي الختام ينضم وفدي أيضاً كلياً إلى البيان الذي صدر منذ بضعة أيام عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به في وقت سابق في هذه الجلسة سفير نيوزيلندا باسم مجموعة من البلدان. وبودنا أن نؤكد بشكل خاص النداءات الموجهة إلى الهند وباكستان للدخول فوراً وبدون قيد أو شرط في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وللمساهمة في إبرام هذه المعاهدة في وقت مبكر وبشكل ناجح. وهذه المعاهدة، واستناداً إلى تقرير شانون والولاية الواردة فيه، تكون في حد ذاتها

خطوة غير كافية وإن كانت ضرورية لاحتواء الانتشار النووي، ومن شأنها أن تقودنا إلى نزع السلاح النووي الكامل. وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وليس السعي وراء الخيارات النووية وبرامج التسلح، من شأنه أن يعزز بشكل حقيقي الأمن في المنطقة والأمن على الصعيد العالمي، الذي هدده بشكل خطير السعي غير المسؤول وراء سلاح تعتبر إزالته هدفنا المعلن والتزامنا المشترك تجاه البشرية.

السيد نوربرغ (السويد): سيدي الرئيس، أنتهز هذه الفرصة لأهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح ولأتمنى لكم كل التوفيق.

ولقد طلبت الكلمة لأقرأ عليكم البيان الذي أدلت به في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨ وزيرة الخارجية، لينا هيلم - فالن، فيما يتعلق بتجارب باكستان للأسلحة النووية. وقبل أن أفعل ذلك بودي أن أُشير إلى أن السويد من بين الدول العديدة التي تضم صوتها إلى البيان الذي أدلى به هذا الصباح سفير نيوزيلندا. وفيما يلي نص بيان وزير خارجية السويد:

"لا بد من إدانة تفجير باكستان التجريبي بشدة وبشكل لا لبس فيه.

"فعلى الرغم من طلبات المجتمع الدولي الملحة والمتكررة اتبعت باكستان مثال الهند غير المسؤول وأقدمت على هذه الخطوة الخطيرة.

"وتعني التجارب النووية الباكستانية تصعيداً إضافياً للوضع في المنطقة الذي هو خطير جداً بالفعل. ولولب التجارب النووية يهدد بشكل خطير السلم والأمن الدوليين ولا بد من وقفه تماماً.

"وأحث باكستان والهند على اتخاذ التدابير اللازمة في أقرب وقت ممكن لعكس اتجاه هذا التطور الخطير للغاية. ولا بد للطرفين من أن ينظرا في مسؤوليتهما وأن يدركا ضرورة الحوار وتحمل المسؤولية المشتركة عن إقامة السلم والأمن في المنطقة بالوسائل السلمية.

"وأحث أيضاً باكستان والهند على الانضمام دون إبطاء وبدون أي قيد أو شرط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

"وفي نفس الوقت فإنه من مسؤولية الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أن تعطي المثل باتخاذ إجراء سريع وملموس من أجل تكثيف نزع السلاح النووي بهدف تحقيق الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة.

"وفي مشاورات اليوم في مجلس أمن الأمم المتحدة سوف تثير السويد مسألة تجارب باكستان النووية".

وأرجو من الأمانة تعميم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

**السيد علي** (ماليزيا): سيدي الرئيس، بما أني أتناول الكلمة لأول مرة منذ توليكم الرئاسة، تفضلوا بقبول تهاني وفدي وأخلص تمنياته لكم. ووفدي واثق من أن المؤتمر سينجح في مساعيه، بقيادتكم القديرة، في التصدي للتحديات التي يواجهها هذا المؤتمر. وأتوجه أيضاً من خلالكم بالتهاني إلى سلفكم، سفير سوريا، الذي كان قد ترأس المؤتمر وأسهم بما له من مهارات في اعتماد المقرر الوارد في الوثيقة CD/1501. ويرحب وفدي بهذا المقرر ويتطلع إلى قيام المؤتمر بتقديم الدعم اللازم والتحلي بالإرادة السياسية الواضحة لتحقيق هدف نزع السلاح الأساسي وسائر بنود جدول أعماله وفق ما هو مبين في الوثيقة CD/1484 التي تم إقرارها في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

وقد بدأ هذا الجزء الثاني من دورة عام ١٩٩٨ في ظروف غير مألوفة نوعاً ما ولكنها ظروف لم يكن من الممكن تماماً توقعها سلفاً، وهي ظروف قامت فيها دولتان عضويان في مؤتمر نزع السلاح بخطوات بالغة الأثر بإجراء تجارب نووية، وهذا أمر يتعارض بشكل واضح مع رغبة العالم في تحقيق نزع السلاح النووي. فأمن العالم في خطر بما لذلك من مضاعفات مباشرة على شبه القارة في الجنوب الآسيوي والعالم عموماً. ووفدي يؤيد بشدة كافة الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي والأحداث الأخيرة تشكل انتكاسة خطيرة في تحقيق هذه الجهود لهدفها.

وأتناول الكلمة اليوم لتوجيه نظر المؤتمر وإطلاعه على البيان الصحفي الذي أصدرته وزارة خارجية ماليزيا بكوالالمبور في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٨ على إثر سلسلة التجارب الجوفية التي أجرتها باكستان. وقد سبق أن قرئ على هذا المؤتمر في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٨ بلاغ صحفي مماثل أدان التجارب النووية الهندية.

وفيما يلي نص البيان الصحفي:

"تأسف ماليزيا للتجارب النووية الجوفية التي أجرتها باكستان في يوم ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨. ويعد الإجراء الذي أقدمت عليه باكستان انتكاسة أخرى للجهود المبذولة لإبقاء المنطقة خالية من الأسلحة النووية ومن تهديد النزاعات النووية. وتدعو ماليزيا باكستان إلى وقف تطوير قدرتها على إنتاج الأسلحة النووية فوراً.

"وماليزيا يساورها بالغ القلق إزاء التطورات الأخيرة في منطقة جنوب آسيا، وهي تطورات من شأنها أن تفضي إلى منافسة خطيرة من أجل تحقيق التفوق النووي. وتحث ماليزيا كافة البلدان المعنية على الامتناع عن مثل هذه المنافسة، والتزام أقصى قدر من ضبط النفس، ومنع مزيد تصعيد التوتر.

"ولقد أضعفت الأعمال التي قامت بها البلدان في منطقة جنوب آسيا لتفجير نبائط نووية جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق الحظر الشامل للتجارب النووية وتحقيق هدف عدم الانتشار النووي. وماليزيا تشعر بخيبة الأمل بشكل خاص لكون التجارب النووية لا تزال مستمرة على الرغم من اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأغلبية ساحقة.

"وتعيد ماليزيا تأكيد معارضتها الشديدة للتجارب النووية ولاستمرار حيازة الأسلحة النووية. كما تحث ماليزيا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الالتزام بتعهد أقوى تجاه هدفي نزع

السلاح النووي وإزالة الأسلحة النووية نهائياً في إطار زمني محدد. وتدعو ماليزيا أيضاً جميع الدول إلى المشاركة النشطة في الجهود الدولية الرامية إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية الكاملة وإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية".

وقد قدم البلاغ الصحفي أعلاه إلى الأمانة أيضاً وطلب وفدي تعميمه بوصفه وثيقة من الوثائق الرسمية للمؤتمر.

**السيد باليهاكارا** (سري لانكا): سيدي الرئيس، كانت الفرصة قد أتيحت بالفعل لوفدي لتهنئتكم، وبودي أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن امتناننا لسلفكم، سفير الجمهورية العربية السورية الموقر، على إسهامه الممتاز في أعمالنا، بما في ذلك القرارات الهامة بشأن المسائل ذات الصلة بموضوع جلسة اليوم.

ولقد عبرت سري لانكا بالفعل عن بالغ قلقها إزاء التطورات الجارية في الوضع الأمني في البلدان المجاورة لنا مباشرة في جنوب آسيا. ويحدونا أمل كبير في أن يظل أعضاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي يعززون التدابير الرامية إلى التعاون العملي والهادف فيما بينهم، على الرغم من التوتر السائد في المنطقة.

والتعاون يتطلب الأمن والسلم. وستبذل سري لانكا كل ما في وسعها للمساعدة على إقامة جو من الأمن والثقة في المنطقة وإزالة أسباب القلق إزاء الوضع الأمني السائد فيها.

والأمن في جنوب آسيا لا يمكن النظر إليه بمعزل عن الأمن في المناطق الأخرى. والوضع الحالي في منطقتنا يعزز ضرورة بذل جهود جدية ومستدامة من قبل المجتمع الدولي بأكمله لتحقيق نزع السلاح النووي الشامل، بما يفضي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية التي هي إزالة سيظل السلم والأمن بدونها في خطر مستمر في كل مكان.

ونحن سعداء لملاحظة أن الهند وباكستان، وهما بلدان تربطنا بهما علاقات صداقة وتفاهم، قد ذكرتا أنهما ما زالتا متعهدتين بعملية نزع السلاح النووي. ونأمل أن يكون العمل الاستكشافي بشأن عملية متعددة الأطراف من أجل تحقيق ذلك الهدف ثمرة هذا الاجتماع الذي نعقده اليوم. وكون جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، بما فيها الهند وباكستان، قد وافقت على عقد هذا الاجتماع إنما هو دلالة هامة على الاستعداد للنظر على نحو بناء في الأبعاد العديدة للمسائل قيد النظر وخطوة إلى الأمام.

ونحن نرحب بعلامات ضبط النفس التي صدرت مؤخرا عن كل من الهند وباكستان. وهذا فعلاً أمر أساسي لتحقيق شروط السلم والأمن.

ونحن على ثقة من أن الوضع السائد ستتم معالجته على نحو فعال من خلال حسن تدبير شؤون الدولة ونُضج قيادة الهند وباكستان.

**السيد هاياشي** (اليابان): لقد طلبت الكلمة اليوم بأسف عميق. وكنت قد أعربت في بيان أدليت به منذ قرابة ثلاثة أسابيع مضت عن بالغ أسف حكومة اليابان وشعبها إزاء التجارب التي قامت بها الهند. وأنا مضطر الآن لأكرر الإعراب عن نفس الأسف، ولكن هذه المرة تجاه باكستان. وفي ٢٨ أيار/مايو أدلى رئيس مجلس وزراء حكومتي ببيان فيما يتعلق بالتجارب النووية الأخيرة التي قامت بها باكستان.

وفيما يلي النقاط الرئيسية للبيان الصادر على إثر التجارب:

"إنه لمن المؤسف للغاية أن باكستان أجرت تجارب نووية في ٢٨ أيار/مايو، على الرغم من جهود المجتمع الدولي الصادقة، بما فيها اليابان، التي حثت باكستان على التزام ضبط النفس.

"وقد أجريت هذه التجارب تحدياً لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وبالتالي لا يمكن التسامح بها أبداً. وتحث اليابان باكستان على الكف فوراً عن التجارب النووية واستحداث الأسلحة النووية. كما تعيد تأكيد طلبها أن تنضم الهند وباكستان إلى معاهدة عدم الانتشار وإلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعدم الدخول في سباق تسلح نووي خطير.

"وقررت حكومة اليابان اتخاذ التدابير التالية، مع مراعاة مبادئ ميثاقها للمساعدة الإنمائية الرسمية. أولاً ستجمد الإعانات المقدمة في شكل هبات للمشاريع الجديدة، فيما عدا في حالات الطوارئ وحالات المساعدة الإنسانية والمساعدة في شكل هبات لمشاريع المجتمعات المحلية الشعبية الأساس. ثانياً، ستجمد أيضاً القروض الممنوحة لباكستان بالينّ للمشاريع الجديدة. ثالثاً، ستنظر الحكومة ملياً في برامج الإقراض لباكستان من جانب المؤسسات المالية الدولية.

"واليابان مصممة أيضاً على إبقاء رقابة صارمة على نقل المواد والتكنولوجيات ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل إلى باكستان".

وعلى إثر التجارب النووية الأخرى التي أجرتها باكستان في ٣٠ أيار/مايو، أصدر رئيس مجلس الوزراء بياناً فيما يلي نقاطه الرئيسية:

"إن اليابان تعتبر أمرا خطيراً للغاية كون باكستان مضت لتجري السلسة الثانية من التجارب، وذلك على الرغم من النقد الشديد الموجه من اليابان وسائر أعضاء المجتمع الدولي للتجارب النووية التي أجرتها في ٢٨ أيار/مايو، وتحتج بشدة على هذه التجارب.

"وتعد التجارب النووية المتكررة التي قامت بها باكستان عملاً خطيراً للغاية يزيد من حدّة التوترات في المنطقة ويهدد بتقويض أسس عدم الانتشار. ولا يمكن لليابان أن تتغاضى أبداً عن هذه الأفعال.

"وتحث اليابان باكستان بشدة على الاستماع بإخلاص لصوت المجتمع الدولي الذي يدعوها إلى وقف التجارب النووية واستحداث الأسلحة النووية وكذلك الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية."

ودعوني أشير إلى أن التدابير التي قررت اليابان اتخاذها رداً على تجارب باكستان النووية تتفق مع التدابير التي اتخذت ردا على تجارب الهند منذ قرابة ثلاثة أسابيع مضت.

ونشعر بالجزع بشكل خاص لكون تجارب باكستان أجريت على الرغم من جهود اليابان القصوى المبذولة لإقناع باكستان بالتزام ضبط النفس في قضية السلم والاستقرار العالميين. وقد أوفد رئيس الوزراء هاشيموتو مبعوثه الخاص إلى إسلام أباد محملا إياه رسالة واتصل مباشرة برئيس الوزراء شريف ليطلب منه ضبط النفس.

ومن خلال هذه الاتصالات حاولت حكومة اليابان أن تبعث إلى الحكومة الباكستانية برسالة واضحة فيما يتعلق بآثار خيارات باكستان. ولكن علمنا بأسف وأسى أن باكستان اتخذت القرار الخاطئ وكان لنا أن نفرض التدابير الآنف ذكرها.

والمجتمع الدولي يواجه الآن وضعا جديدا وخطيرا ناشئا في جنوب آسيا نتيجة لسلسلة التجارب النووية التي بدأتها الهند وتبعتها فيها باكستان. وأعمال الاستفزاز والثأر التي شهدناها في ما لا يزيد على ثلاثة أسابيع قد أضعفت بدون شك أمن جميع الدول في المنطقة وخارجها، عوضا عن تعزيزه.

والتحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي عامة، ومجتمع نزع السلاح خاصة، هو الأكبر منذ نجاح إقامة نظام عدم الانتشار النووي منذ قرابة ٣٠ عاما.

نعم، إن النظام الذي عملنا جادين من أجل إقامته يشهد الآن توترا شديدا. ولكن مهمتنا ما زالت تتمثل في تعزيزه عن طريق عكس اتجاه القوة المناوئة التي أطلقتها أعمال الهند وباكستان مؤخرا. ودعوني أؤكد أن عدد الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار يناهز ١٨٧ دولة وهي دول صامدة وراء مهمة تعزيز نظام عدم الانتشار. وفي رأيها فإن الانتشار النووي لا يمكن قبوله، بكل بساطة. ولكن لكي ينجح فريق السلام الذي قوامه ١٨٧ أمة من الضروري أن تتحد هذه الأمم، وبشكل خاص الدول الأطراف الخمس الحائزة للأسلحة النووية والتي لديها مسؤوليات خاصة بموجب المعاهدة، ولا بد لها من ألا تكون مفرطة الرضا عن النفس أو أن تستخف بمعاهدة عدم الانتشار.

والطريقة التي ستستجيب بها الدول البالغ عددها ١٨٧ دولة للتحدي المتأصل في نظام عدم الانتشار النووي ذاته سوف تحدد ما إذا كان مسلسل الأحداث الهندي - الباكستاني سيتطور فيُصبح أزمة حقيقية أو نظاما أكثر تماسكا لعدم الانتشار النووي.

وإذ تضع اليابان هذا الوعي في اعتبارها فهي تدعو كلا من الهند وباكستان إلى الانضمام بدون قيد أو شرط وبدون إبطاء إلى معاهدة عدم الانتشار وإلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والدخول في مفاوضات للتوصل إلى حظر لإنتاج المواد الانشطارية.

وفي هذه المرحلة الحرجة بودي أن أحث الهند وباكستان على الإقرار بمسؤولياتهما بوصفهما عضوين من أعضاء المجتمع الدولي وإعادة النظر في برامجهما للتسلح النووي من أجل شعبيهما ومن أجل شعوب العالم.

السيد سيليبي (جنوب أفريقيا): سيدي الرئيس، يتقدم وفدي بتهانيه لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة الحاسمة للسلم والأمن الدوليين. وبودي أيضا أن أشكر جزيل الشكر سلفكم، ممثل وسفير الجمهورية العربية السورية الموقر، على العمل الممتاز الذي قام به.

ولقد انضمت جنوب أفريقيا إلى البيان المشترك بشأن التجارب النووية التي قامت بها الهند وباكستان والذي قرأه سفير نيوزيلندا الموقر اليوم. ونحن ننضم إلى البيان على الرغم من ضعفه من حيث أنه لا يتناول أهمية نزع السلاح النووي ولا يؤكد عليها على النحو الملائم في رأينا، مع العلم أن أهمية نزع السلاح النووي أصبحت أكثر حيوية نظرا للتطورات الأخيرة التي لا يمكن اعتبارها في رأينا إلا انتكاسة لهدفنا المشترك المتمثل في إزالة الأسلحة النووية. وسأتناول هذه المسألة في وقت لاحق في بياني بقدر أكبر من التفصيل.

ولقد أصدرت وزارة الشؤون الخارجية في جنوب أفريقيا عددا من البيانات نتيجة لتفجيرات التجارب النووية التي قامت بها باكستان. ففي ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨ أصدرت الوزارة البيان التالي:

"إن جنوب أفريقيا يساورها بالغ القلق إزاء التجارب النووية الباكستانية.

"وأحاطت حكومة جنوب أفريقيا علما ببالغ القلق بالتقارير الواردة عن التجارب النووية التي قامت بها باكستان صباح هذا اليوم. وقد دعت جنوب أفريقيا إلى التزام باكستان ضبط النفس على إثر التجارب الأخيرة التي قامت بها الهند.

"وكمسألة مبدأ، تعارض جنوب أفريقيا كافة التجارب النووية، ذلك أنها لا تساهم في تشجيع الأمن والسلم العالميين. وجنوب أفريقيا تعتقد أن الأمن يوفره نزع السلاح النووي وليس الانتشار النووي.

"وتكرر جنوب أفريقيا الإعراب عن أملها في ألا ينتج عن هذه التجارب سباق تسلح في جنوب آسيا."

وفي ٣٠ أيار/مايو أصدرت الوزارة البيان التالي ردا على التجارب الأخرى:

"أحاطت جنوب أفريقيا علما ببالغ القلق بالتجربتين النوويتين الإضافيتين اللتين أجرتهما باكستان في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٨.

"وجنوب أفريقيا تشعر بخيبة أمل شديدة إزاء هذا التطور وتعيد بيان موقفها المعروف جيدا وأنها تعارض وستظل تعارض كافة التجارب النووية بصرف النظر عن مصدرها.

"وجنوب أفريقيا تؤمن إيمانا راسخا بفكرة أن الأمن العالمي يستمد من نزع السلاح النووي وليس من الانتشار النووي.

"ويظل تصاعد سباق التسلح في جنوب آسيا يبعث على بالغ القلق لدى جنوب أفريقيا."

ولقد أعطت التطورات في جنوب آسيا وتجارب التفجيرات النووية التي قامت بها الهند وباكستان إشارة بداية سباق التسلح النووي الذي كان المجتمع الدولي يأمل أن يكون قد دخل التاريخ مع نهاية الحرب الباردة. وحكومة جنوب أفريقيا ترى أن هذه الأحداث قد جعلت من الأكثر إلحاحا أن يقوم مؤتمر نزع السلاح بجنيف الآن بنشاط وبعزم بتناول مسألة نزع السلاح النووي وعودة ظهور سباق التسلح النووي. وترى حكومة بلدي أن ذلك يجب أن يتم من خلال إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح بما يبرهن على الأهمية التي يعلقها هذا المؤتمر على هذه المسألة. ولقد عرض وفد جنوب أفريقيا ولاية لإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي في الجلسة الأولى لدورتنا لعام ١٩٩٨ جاءت كالآتي:

"يقرر مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي للتداول بشأن الخطوات العملية للجهود المنظمة والتدريجية لإزالة الأسلحة النووية، وكذلك لتحديد ما إذا كانت خطوة أو أكثر من هذه الخطوات يجب أن تخضع لمفاوضات في المؤتمر ومتى يكون ذلك.

"وفي الاضطلاع بهذه الوظيفة ستراعي اللجنة المخصصة المقترحات والآراء القائمة، وكذلك المبادرات المقبلة بشأن نزع السلاح النووي."

ونحن على يقين من أن هذه الولاية ملائمة الآن أكثر من أي وقت مضى نظرا للتطورات في جنوب آسيا، وأنه لا بد للمؤتمر من التداول بشأن الخطوات العملية اللازمة لبذل جهود منظمة وتدريجية لإزالة الأسلحة النووية، مع تحديد ما إذا كان يجب إخضاع خطوة أو أكثر من مثل هذه الخطوات لمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح ومتى يتم ذلك، بوصف هذه المسألة مسألة ملحة.

ونتيجة لذلك ندعوكم، سيدي الرئيس، للقيام بنشاط ودون إبطاء بمتابعة مسألة إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي في المشاورات التي كلفتم بها في القرار CD/1501 وعلى أساس البيان الوارد في الوثيقة CD/1500، وقد اعتمد كلاهما في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨. والمجتمع الدولي يتطلع إلى هذا المؤتمر وإليكم سيدي الرئيس لاتخاذ إجراءات ملموسة للتطرق لهذه المسألة التي هي في غاية الخطورة. وبالتطورات الأخيرة التي هي نقطة تركيز هذا النقاش، لا يمكن أن تظل الأمور على حالها المعتاد. أما بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية فإذا كان هناك نداء إلى الاستفاقة فهذا هو ذلك النداء. وهو نداء لا يمكنكم إغفاله.

وتعتقد حكومة بلدي أيضا أن المفاوضات بشأن معاهدة شاملة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في هذه الهيئة يجب ألا تتأخر أكثر مما تأخرت.

**السيد مارتينيز مورسيلو** (إسبانيا) (الكلمة بالإسبانية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أتقدم لكم بتحياتي وأن أرحب بكم في مهمة قيادة أعمال مؤتمر نزع السلاح الذي هو مرة أخرى في مفترق طرقات. وبود وفدي أن يؤكد لكم دعمه وثقته. ويحدوه كل الأمل في أن يكون هذا المؤتمر

قادراً على استئناف أعماله بسرعة وبطريقة مثمرة على الرغم من كون الظروف الدولية التي يعمل فيها الآن أكثر تعقيداً. ولا بد أن تستخدم هذه الحقيقة كحافز لمعالجة هذه الظروف عوضاً عن أن تكون عائقاً يضاف إلى المشاكل التي أثرت عليه بشكل غير مؤات في الأعوام الأخيرة. وتقديري واحترامي أيضاً للعمل الممتاز والمثمر الذي قام به سلفكم، سفير الجمهورية العربية السورية، بوصفه رئيساً لمؤتمر نزع السلاح.

وبود وفدي أن يسجل، من خلال بيانه اليوم، قلقه الشديد إزاء تصاعد الأحداث التي سجلت في جنوب آسيا بتكرر الأفعال التي صعدت حالات التوتر التي كانت قائمة بالفعل في المنطقة، وهي تخلق بالإضافة إلى ذلك ميداناً خصباً للخطر بالنسبة للسلم العالمي. وهذا النهج، أقل ما يقال، إنه لا يمكن إلا أن يزيد من الصعوبات التي ينطوي عليها الأمر في معالجة الأسباب الأساسية للنزاعات القائمة في المنطقة بطريقة سلمية ومن خلال الحوار. وما انفكت الحكومة الإسبانية تولي أكبر قدر من العناية لوضع أصبح خطيراً بشكل متزايد. ورد فعل السلطات الإسبانية يندرج مرة أخرى في إطار البيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي عندما أجرت باكستان تجارب نووية جديدة. ووفدي أيضاً من بين أولئك الذين يؤيدون ويريدون الانضمام إلى جوهر البيان الذي قرأه سفير نيوزيلندا منذ قليل.

وإسبانيا التي تأسف بالغ الأسف للتجارب النووية التي أجرتها الهند مؤخراً مضطرة مرة أخرى للتعبير عن مشاعر مماثلة رداً على التصاعد الذي سببته التجارب اللاحقة التي قامت بها باكستان. وبود وفدي أن يعبر عن إدانته القاطعة للأفعال المتكررة التي تتعارض مع الإرادة التي أعرب عنها المجتمع الدولي بوضوح بقدر ما يتعلق الأمر بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتشكل تهديداً خطيراً جداً للسلم والأمن على صعيدي المنطقة والعالم. والوضع الذي استجد يجعل من الضروري بشكل أكثر حيوية أن تنضم الهند وباكستان بسرعة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تنضم فوراً إلى عملية تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويوجه إليهما نداء اسبانيا الجدي بما يتمشى مع هذه الخطوط العريضة كما تحث إسبانيا الهند وباكستان وغيرهما من الدول في المنطقة على الامتناع عن أية خطوات أخرى من شأنها أن تصعد حالات التوتر التي خلقتاها بالفعل. ولا بد أن تشمل الاستجابة الحوار، أي الحوار الذي يسعى من خلال خلق الثقة وتفادي المواجهة إلى إيجاد حل للمشاكل التي خلقت النزاعات في المنطقة، وتفاقمها حالياً، واحتمال أن تزداد سوءاً في المستقبل.

ويود وفد بلادي بدوره أن يسجل مرة أخرى تأييده الكامل لبدء مؤتمر نزع السلاح لمفاوضات في أقرب وقت ممكن من أجل معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية. ووفد بلادي الذي دأب على تأييد هذا الخيار ما زال يعتقد أن ذلك هو الخطوة الضرورية والمنطقية التي تجئ بعد إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد بيترس (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم لكم قبل كل شيء بأخلص التهاني بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعم وفدي الكامل أثناء فترة ولايتكم.

وإني لأتناول الكلمة اليوم بأسف مرة أخرى. ففي بياننا في ١٤ أيار/مايو، على إثر التجارب النووية التي قامت بها الهند، كنا قد نقلنا إلى مؤتمر نزع السلاح ذعرنا وخيبة أملنا. وبلجيكا تشعر بخيبة أمل بالغة لأن باكستان قررت، في وقت حرج، القيام بتجارب نووية جوفية ولم تستجب لنداء المجتمع الدولي في

التخلي عن هذه التجارب. فالتجارب النووية الباكستانية تعرض للخطر الاستقرار والأمن اللذين هما هشان فعلاً في المنطقة، وتزيد من حدة مخاطر التصعيد الذي يمكن أن تكون له آثار اقتصادية وسياسية خطيرة. وبناء على ذلك تدعو بلجيكا الهند وباكستان بإلحاح إلى البدء في حوار من شأنه أن يعيد الاستقرار والأمن إلى المنطقة. وتكرر بلجيكا نداءها الذي كانت قد وجهته في هذا المؤتمر في ١٤ أيار/مايو وتدعو حكومتَي كل من الهند وباكستان إلى الانضمام في أقرب وقت ممكن إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وانضمام هذين البلدين للمعاهدتين المذكورتين أعلاه من شأنه أن يكون إسهاماً هاماً في إعادة إقرار الهدوء في المنطقة. ويدعو وفد بلادي أيضاً هذا المؤتمر بإلحاح إلى البدء دون إبطاء في مفاوضات حقيقية بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

السيد جاكوبوفسكي (بولندا): سيدي الرئيس، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أهنّئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وليس جميع الممثلين من المحظوظين برئاسة "أفضل ناد" في جنيف أثناء فترة ولايتهم - إذا أسعفهم الحظ بأية حال من الأحوال. وحالتكم نادرة ومرغوب فيها وقد توليتم منصب القيادة في مؤتمر نزع السلاح منذ بداية مهمتكم.

وإني لواثق من أن مؤتمر نزع السلاح لا يمكن إلا أن يستفيد مما أتيتم به إلى الرئاسة من حماس وخبرة ونظرة طبيعية إلى أهداف نزع السلاح، وذلك في هذه الأوقات التي تتهدد فيها المخاطر السلم العالمي. وبوصفكم ممثلاً لتركيا، والتي هي بلد يربطه ببولندا تاريخ طويل من العلاقات المتبادلة، لكم أن تعتمدوا على دعمي ودعم وفدي وتعاوننا.

وبودي أيضاً أن أشيد بالسفراء الذين سبقوكم في الرئاسة وهم ممثلو السويد وسويسرا والجمهورية العربية السورية الموقرين، لما بذلوه من جهود لم تعرف الكلل ومثمرة لدفع عمل مؤتمر نزع السلاح على مسار بنّاء ومثمر.

وتحياتي أيضاً لأمين عام المؤتمر الموقر، سعادة السيد فلاديمير بتروفسكي، ونائبه السيد عبد القادر بن اسماعيل.

ودعوني أضيف صوت بولندا إلى أولئك الذين تحدثوا مشيدين ببيان نيوزيلندا. ولقد انضمت بولندا إلى هذا البيان بارتياح. وفيما يتعلق بتفجيرات التجارب النووية الجوفية التي قامت بها باكستان، بودي أن أقرأ عليكم بياناً صدر يوم الخميس الماضي الموافق ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨ عن وزارة خارجية بولندا. وفيما يلي نص ترجمة غير رسمية لذلك البيان:

"لقد أحاطت بولندا علماً ببالغ القلق بالتجارب النووية الجوفية التي أجرتها باكستان. ونحن نأسف بشدة للوضع المتفاقم في منطقة جنوب آسيا والذي يمكن أن تكون له آثار خطيرة للغاية على السلم الدولي. وبولندا تعارض بثبات التصاعد الجاري لسباق التسلح النووي بكل ما له من آثار لا تحصى على الأمن.

"ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأن تسوية كافة التوترات والنزاعات الإقليمية يجب السعي إليها من خلال الحوار وكذلك المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، مع المراعاة اللازمة للأمن الدولي وحق المجتمع الدولي المشروع في التعايش في سلم.

"وتوجه بولندا نداء إلى الدولتين في جنوب آسيا، واضعة في اعتبارها بيان رئيس مجلس أمن الأمم المتحدة، فتدعو باكستان والهند إلى قطع عهد على نفسيهما بألا تقوما بأية تجارب إضافية وبأن تنضما إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون إبطاء.".

وبودي أن أطلب تعميم بيان وزارة خارجية بولندا بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

**السيد مايمسكول** (أوكرانيا): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنّئكم أحر التهنئة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة التي يمكن أن تكون لها آثار خطيرة على اتجاهات نزع السلاح والأمن الدولي. ولما كان وفدي عضواً في الهيئة الرئاسية الثلاثية فإنه مستعد أيضاً لتقاسم المسؤولية عن تنفيذ المهمة الصعبة المتمثلة في تشجيع الحوار بشأن البند ١ من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي".

وسأتحدث بإيجاز. لقد تناولت الكلمة لتأكيد أن أوكرانيا تنضم كلياً إلى البيان المشترك الذي أدلى به سفير نيوزيلندا الموقر نيابة عن عدة بلدان، بما فيها بلدي. وبالإضافة إلى ذلك فقد أعربت وزارة خارجية أوكرانيا، في بيانها الصادر في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨، عن موقفنا تجاه التجارب النووية الباكستانية:

"كما كان الحال بالنسبة للتجارب النووية الهندية فإن أوكرانيا تدين هذه الخطوة التي أقدمت عليها باكستان وتدعو البلدين إلى التزام ضبط النفس والتحلي بالشعور بالمسؤولية في العلاقات الثنائية، وذلك بما يتفق ومصالح حفظ السلم والاستقرار في جنوب آسيا وفي العالم ككل".

ولقد طلبنا بالفعل من الأمانة أن تسجل بيان وزارة خارجية أوكرانيا بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

**السيد كامبل** (أستراليا): منذ قرابة اسبوعين تناولت أستراليا الكلمة في هذا المحفل للتعبير بعزم ثابت عن معارضتها لأية تجارب نووية من قِبل أي دولة من الدول، وعن خيبة أملها الشديدة للتجارب النووية التي أجرتها الهند وإدانة تلك التجارب.

ولقد عملت الحكومة الاسترالية بسرعة وبصورة حاسمة لتسجيل قلقها إزاء ما قامت به الحكومة الهندية من أعمال، ولإعلان سلسلة من التدابير التي كانت أستراليا قد اتخذتها رداً على تلك الأعمال، وبعث رسالة إلى الأمم الأخرى التي قد تكون لها تطلعات نووية محتملة حول آثار مثل هذه الأفعال.

والأحداث اللاحقة في جنوب آسيا تبعث على بالغ الجزع. والحكومة الاسترالية تدين بشدة تجارب باكستان النووية. وقد أجريت هذه التجارب على الرغم من الإدانة الدولية الشديدة لتجارب الهند وعلى الرغم من النداءات لالتزام ضبط النفس الموجهة من استراليا وغيرها من الحكومات.

وقرار باكستان تجاهل المضاعفات الحتمية لأفعالها على الأمن العالمي والاقليمي يكشف أن ما تدعيه من رغبة في وضع حد لعصر الأسلحة النووية، شأنها في ذلك شأن حكومة الهند، لا يعدو أن يكون ضرباً من ضروب الخداع.

وسباق التسلح في جنوب آسيا لا يمكن إلا أن يزيد من حدة التوتر الاقليمي القائم ويتسبب في مضاعفات خطيرة على الترتيبات الأمنية العالمية. ولا بد أن تتوقف فوراً التهديدات المباشرة التي تمثلها التجارب الأخيرة لمصداقية ووجود النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية.

والتجارب النووية في جنوب آسيا، والحاجة الملحة إلى إصلاح الضرر الذي من المحتمل أن يسببه ذلك لنظام عدم الانتشار النووي الدولي وللسلم والأمن الاقليميين والدوليين، قد أعطت مسألة بدء المفاوضات من أجل وضع معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية قدراً أكبر من الالحاح والأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي. أما بالنسبة لاستراليا وغيرها من البلدان التي تهتم بالحد من التوتر الاقليمي في جنوب آسيا ومن ضغوط انتشار الأسلحة النووية، فمن شأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية أن يوفر إجراء هادفاً إلى الشفافية فيما يتعلق بالقدرات النووية ونوايا الهند وباكستان، وهو إجراء يقوم مقام تدابير بناء الثقة بين الدولتين وغيرهما ضمن بيئتهما الاستراتيجية.

وكما وردت الإشارة إلى ذلك في البيان الذي قرأه عليكم في بداية هذه الجلسة العامة السفير بيرسون سفير نيوزيلندا، وهو بيان انضمت إليه استراليا أيضاً، فإننا نناشد الهند وباكستان التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمصادقة عليها بدون شروط، والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمشاركة في المفاوضات في هذا المؤتمر للتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يترك أفعال الهند وباكستان تمر بدون رد فعل قوي وذي شأن. ولقد ابرزت في بياني الذي أدليت به في ١٤ أيار/مايو التدابير التي اتخذناها كرد فعل على التجارب الهندية.

وقررت استراليا في ٢٩ أيار/مايو اتخاذ التدابير الثنائية التالية رداً على التجارب التي أجرتها باكستان: استدعاء مفوضنا السامي في اسلام آباد للتشاور؛ وقف علاقات الدفاع الثنائية؛ وقف المعونة غير المعونة الانسانية؛ وقف الزيارات الوزارية وزيارات كبار المسؤولين؛ وضع حد لزيارة الوفد البرلماني الباكستاني الذي كان في زيارة إلى استراليا وقت إجراء التجارب.

وسأحاول أيضاً العمل على توزيع البيانين الرسميين اللذين أدلى بهما رئيس الوزراء ووزير الخارجية رداً على تجارب باكستان النووية، بوصفهما وثيقتين من الوثائق الرسمية للمؤتمر.

وأخيراً، أكرر الإعراب عن خيبة أمل استراليا البالغة إزاء المسلك غير الحكيم الذي اختارته الهند وباكستان. ونحث هذين البلدين وقف التجارب والامتناع عن القيام بالمزيد من الأعمال المزعزعة للاستقرار مثل استحداث وتجريب أجهزة إيصال الأسلحة النووية. ونحث الدول الأخرى على أن تستمر بنشاط في تشجيع الهند وباكستان على الانضمام إلى نظام عدم الانتشار النووي الدولي والسعي إلى تحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد لي (الصين) (الكلمة بالصينية): سيدي الرئيس، بود الوفد الصيني أن يهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر، وأن يعرب عن ثقته بأن المؤتمر سيحقق تقدماً سلساً بقيادتكم. وسيقدم لكم الوفد الصيني كامل تعاونه. وبود وفدي أيضاً أن يشيد بسلفكم، سفير سوريا الموقر، على عمله الممتاز.

وينضم الوفد الصيني للبيان الذي أدلى به منذ قليل البعض من أعضاء مؤتمر نزع السلاح. وهو يؤيد معظم النقاط الواردة فيه ولكن لديه تحفظات حول بعض الصيغ. وبشكل ملموس وعلى سبيل المثال نحن نرى أن البلدان المعنية يجب أن توقع فوراً وبدون قيد أو شرط على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فضلاً عن الانضمام بدون قيد أو شرط إلى معاهدة عدم الانتشار النووي. ولقد دأبت الصين على الدفاع عن الحظر الشامل والتدمير الكامل للأسلحة النووية، وهي تعارض أي شكل من أشكال انتشار الأسلحة النووية. وبالتالي لا يمكننا إلا أن نعبر عن بالغ أسفنا إزاء التجارب التي أجريت في جنوب آسيا، ولو أن باكستان قامت بتجاربها النووية كرد فعل على التجارب التي قامت بها الهند.

والصين منشغلة وقلقة جداً إزاء الوضع الخطير في جنوب آسيا الذي تسببت فيه التفجيرات التجربية النووية الأخيرة. وهذا التطور يتعارض مع الجهود الدولية المبذولة لمنع انتشار الأسلحة النووية وحظر التجارب النووية ويجعل من وضع اقليمي هو بالفعل معقد وصعب وضعاً أكثر تقلقلاً وخطورة. ولهذا التطور أيضاً تأثير سلبي على السلم والأمن العالميين، وهذا هو آخر ما نريد أن نراه.

ويمكن أن يكون العالم بأسره شاهداً: إن الهند هي المتسبّبة في الوضع الحالي في جنوب آسيا. فالهند تحدت الرأي العالمي فبادرت بشكل سافر بإجراء تجارب نووية وبدأت سباق تجارب نووية لا بد أن تتحمل بشكل لا مفر منه الجزء الأكبر من المسؤولية عنه.

ونحث البلدان في جنوب آسيا على التزام أقصى قدر من ضبط النفس، والامتناع عن أي عمل آخر قد يزيد الوضع سوءاً، والتعهد بعدم إجراء أية تجارب نووية أخرى، والتخلي عن برامج استحداث الأسلحة النووية، والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية، والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار فوراً وبدون قيد أو شرط. كما نحث البلدان المعنية، من أجل مصالحها الطويلة الأجل ومن أجل السلم والأمن الاقليميين والعالميين، على مناقشة الحلول لخلافاتها ومنازعاتها والتفاوض بشأنها من أجل تخفيض حدة التوتر والمواجهة في جنوب آسيا وإعادة الاستقرار إلى المنطقة والحفاظ عليه.

السيد ليفير (البرازيل): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في فترة رئاستكم، اسمحوا لي أن أتقدم لكم بأخلص التهاني لتوليكم الرئاسة وأن أؤكد لكم تعاوني الكامل

وكذلك تعاون وفدي معكم في أداء مهامكم التي ستسهّلها بدون شك، في رأينا، خبرتكم الدبلوماسية ومهارتكم. واسمحوا لي أيضاً أن أُشيد بالسفراء الذين سبقوكم في الرئاسة على مثابرتهم وإنجازاتهم.

وفي ٢٨ و٣٠ أيار/مايو ١٩٩٨ أصدرت حكومة البرازيل بيانين أعربت فيهما عن استنكارها وبالغ أسفها وقلقها إزاء قرار الحكومة الباكستانية إجراء تجارب نووية. وفي تينك المناسبتين أعادت البرازيل تأكيد إيمانها بأن هذه التجارب تضع نظام عدم الانتشار النووي في خطر؛ وحثت باكستان والهند على الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وأعربت عن قلقها إزاء إمكانية تصعيد سباق التسلح النووي في المنطقة فناشدت البلدين من أجل التحلي بأقصى قدر من ضبط النفس. وأعادت الحكومة البرازيلية أيضاً تأكيد اعتقادها الراسخ بأن الطريق إلى السلم والتنمية لا يمكن أن يكون إلا من خلال التعاون والتكامل، وأعربت عن الرأي أن هذه الأحداث تؤكد إلحاح وضرورة اتخاذ تدابير لإزالة الأسلحة النووية.

وانضمت البرازيل إلى الدول الأخرى العديدة في تأييد البيان الذي قرأه هذا الصباح ممثل نيوزيلندا. وقد فعلنا ذلك لمزيد التأكيد على قلقنا السياسي إزاء الوضع الخطير الذي تخلقه التجارب النووية في جنوب آسيا، وعلى الرغم من إشارة الإعلان المحدودة إلى نزع السلاح النووي العالمي، الذي هو نقطة يعتبر وفدي أنها على أعلى درجة من الأولوية.

والبرازيل مقتنعة بأن التخلي عن تطوير وحيازة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وتوخي الشفافية الكاملة، يشكلان أفضل طريقة لتأمين السلم والأمن الإقليميين والعالميين. والطريق التي سلكتها البرازيل والأرجنتين والنتائج التي حققتاهما بهذا الخصوص غنية بنفسها عن البيان.

والتجارب النووية في جنوب آسيا أحداث لها وقع ومدلول سياسيان كبيران لا تزال آثارهما الكاملة على النطاق العالمي غير معروفة. واعتبارات تقدير المخاطر وضبط النفس قد جنّبتنا حتى الآن، ولكن بشكل غير مأمون، المحرقة النووية. وقد حافظت حتى وقت ليس ببعيد على وحدة نظام عدم الانتشار النووي العالمي، على الرغم من أوجه اختلال توازن هذا الأخير والمسائل التي أثارها استمرار وجود الأسلحة النووية. وأحداث الأسابيع القليلة الماضية امتحنت هذه الوحدة بطرح المنطق المحدد للتوترات الاقليمية على أرضية دولية أوسع. وهذا الوضع الجديد يستدعي بشكل واضح تغييراً في المواقف.

وبهذا الخصوص تؤكد البرازيل مرة أخرى الحاجة إلى تعهدات واضحة ولا لبس فيها وملزمة ببرنامج على مراحل لتحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية من جانب كافة الدول الحائزة لهذه الأسلحة بوصف ذلك أفضل ضمان للحماية من الانتشار النووي. ونؤكد على مناسبة وإلحاح بدء هذا المؤتمر مفاوضات جدية من أجل تحقيق هذه الأهداف، ونناشد بناء على ذلك جميع أعضاء المؤتمر تمكين المؤتمر على الفور من معالجة البند ١ من جدول الأعمال بشكل موضوعي.

**السيد دي إيكازا** (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): سيدي الرئيس، أتقدم لكم بتهاني وفدي وأنا أتناول الكلمة للمرة الأولى منذ توليكم الرئاسة، كما أعرض عليكم تعاوني في واجباتكم الهامة. وبودي أيضاً أن أعرب عن تقدير الوفد المكسيكي للرؤساء الذين سبقوكم، وهم سفراء كل من السويد وسويسرا وسوريا، الذين وُفقنا بفضل جهودهم التي لم تعرف الكلل في الاتفاق على برنامج عمل.

ولقد انضم وفدي إلى البيان الذي أدلى به اليوم ممثل نيوزيلندا نيابة عن عدد من الوفود، بوصف ذلك تعبيراً عن القلق الذي نشاطره، ولكن كان بودنا لو شدد البيان على حاجتنا إلى القيام، على الصعيد العالمي المتعدد الأطراف، باتخاذ تدابير محددة ترمي إلى إعادة إقرار مصداقية نظام عدم الانتشار الدولي وفعاليته. وتشمل هذه التدابير الإنشاء العاجل للجنة مخصصة لنزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح.

وطلب وفدي توزيع البلاغ الذي أصدرته حكومة بلدي في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨ بوصفه وثيقة رسمية، وبودي الآن أن أقرأ عليكم لأغراض التسجيل نص هذا البلاغ:

"تدين حكومة المكسيك وتشجب تجارب الأسلحة النووية التي قامت بها اليوم حكومة باكستان، وتعرب عن بالغ قلقها إزاء بداية سباق تسلح نووي في جنوب آسيا.

"وإجراء تجارب الأسلحة النووية يضعف نظام عدم الانتشار الدولي المنظم لهذه الأسلحة ويعرّضه إلى الخطر، علماً بأن نظام عدم الانتشار ضروري للسلم والأمن العالمي، ذلك أن خطر أن تُستخدم هذه الأسلحة يزداد بتناسب مباشر مع انتشارها وتعزيزها وتطويرها التكنولوجي. واستخدام الأسلحة النووية لا بد من تجنبه بدوره أياً كانت التكاليف، وذلك ليس فقط بسبب ما من شأنها أن تُحدثه من ضرر عشوائي ودائم ومفجع، وإنما أيضاً لأن هذه الأسلحة يمكن أن تؤدي إلى إدخال دول أخرى حائزة للأسلحة النووية في تصعيد يمكن أن يعرض للخطر بقاء البشرية ذاته.

"ووضع نظام فعّال لعدم انتشار الأسلحة النووية لا بد بالضرورة أن يفضي إلى نزع السلاح النووي. ولكن بلوغ هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية مستحيل في سياق انتشار مثل هذه الأسلحة بأي جانب من جوانبه.

"وتدعو المكسيك الهند وباكستان إلى وقف تجاربهما للأسلحة النووية فوراً وكذلك وقف استحداث وتجميع ناقلات الأسلحة النووية، التي هي أمور تزيد من حدة التوتر في منطقتهما، وتُضعف الأمن على المستوى الدولي، وتعرقل الجهود الرامية إلى التقليل من الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية.

"وتدعو المكسيك أيضاً جميع الدول إلى وضع حد فوري لانتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه، والبدء بسرعة في مفاوضات بشأن تعهد لا لبس فيه وملزم بالإزالة الكاملة والشاملة للأسلحة النووية من خلال برنامج واسع وعلى مراحل من أجل الحد على مراحل وبالتدريج من المخزونات النووية وأجهزة نقل الأسلحة النووية، بما يؤدي إلى إزالتها الكاملة والنهائية على مراحل محددة".

**السيد سكوغمو** (النرويج): سيدي الرئيس، إننا ننضم إلى غيرنا في تهنئتكم بتوليكم رئاسة المؤتمر ونؤكد لكم دعم الوفد النرويجي الكامل. وبود الوفد النرويجي أيضاً أن يسجل أننا ننضم كلياً إلى البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل نيوزيلندا الموقر.

والنرويج تدين التجارب النووية التي أجرتها باكستان. وكانت الحكومة النرويجية تأمل أن تتحلى باكستان، بضبط النفس البناء وتمتنع عن اتباع سلوك الهند غير المقبول. وقرار باكستان إظهار القوة رداً على تجارب الهند إنما هو نكسة خطيرة للغاية لجهود عدم الانتشار ونزع السلاح النووي الدولية.

ولقد ردت النرويج الفعل بقوة على تجارب الهند النووية. وقد أدنّا تجارب الهند وأوقفنا المساعدة الإنمائية المقدمة للهند. وسترد النرويج الفعل وفقاً لذلك على تجارب باكستان.

وتحث النرويج باكستان والهند على العمل معاً من أجل إعادة الاستقرار إلى نصابه في المنطقة، ووقف كافة التجارب النووية، والتوقيع على معاهدة عدم الانتشار وعلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليهما دون أية شروط ودون إبطاء. ولا يمكن التصدي للتحديات الأمنية في المنطقة إلا من خلال الحوار السلمي واتخاذ الخطوات لتعزيز عدم الانتشار النووي.

وحيازة الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها أو استخدامها ليس حلاً بالنسبة لأي بلد للتصدي للتحديات والمشاكل التي تواجهها في معاملاتها السياسية مع غيرها من البلدان. ولا بد عوضاً عن ذلك من السعي إلى خلق بيئة أمنية يصبح فيها الردع النووي مهجوراً أو في غير موضعه. وينبغي أن تكون الهند وباكستان في المقدمة في هذه الجهود بدلاً من التنافس على القيادة في سباق إقليمي للتسلح النووي. ولنا جميعاً مسؤولية تتمثل في السهر على مواصلة الجهود لمنع انتشار الأسلحة النووية والحد من دورها في الشؤون السياسية الدولية.

**السيدة بورجوا** (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم لكم بدوري بأخلص التهاني لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، واسمحوا لي أيضا أن أُعبر لكم عن مدى ثقة بلدي بكم وببلدكم في الاضطلاع بهذه المسؤوليات.

وبود وفدي أن ينضم كلياً إلى البيان الذي أدلى به اليوم سفير نيوزيلندا. وبودّه أيضاً أن يشير إلى أن فرنسا أعربت، لدى الإعلان عن التجارب الباكستانية في ٢٨ و٣٠ أيار/مايو، عن رد فعلها بشكل لا لبس فيه. وأسفت لكون باكستان لم تأبه بالنداءات التي وجهت إليها لالتزام ضبط النفس. وأسفت فرنسا لهذه التجارب وأدانتها إذ هي تتعارض مع الجهود العالمية المبذولة لوقف الانتشار النووي ومع الدعم المقدم من المجتمع الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وحثت باكستان على وقف هذه التجارب نهائيا.

وفرنسا إذ تصدر هذا الحكم وتدين كلاً من التجارب الهندية والباكستانية فإنها تضع في اعتبارها تسلسل الأحداث التي أدت إلى الوضع الحالي.

وهذه التطورات التي يؤسف لها شديد الأسف تحث وفد بلدي على التأكيد بإلحاح الآن هنا، في هذه القاعة، على أنه يجب على الهند وباكستان أن تعلنا بشكل واضح أنهما تتخليان نهائيا عن التجارب النووية. كما تكرر فرنسا نداءها إلى باكستان والهند التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بسرعة وبدون قيد أو شرط والمشاركة في التفاوض بشأن معاهدة تحظر المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية في المؤتمر. وفرنسا إذ تفعل ذلك فهي تذكّر من جديد بتعلقها بمبادئ وأحكام عدم الانتشار النووي.

**السيد غري** (الولايات المتحدة الأمريكية): سيدي الرئيس، إني مسرور لتوليكم، أنتم ممثل حليفنا المقرب تركيا، رئاسة المؤتمر، وأعرض عليكم دعم وفدي الكامل أثناء رئاستكم.

ولقد طلبت الكلمة اليوم للتطرق للوضع الأمني الدولي الخطير الناشئ عن سلسلة تجارب الأسلحة النووية التي قامت بها الهند والتي تبعتها سلسلة تجارب الأسلحة النووية التي قامت بها باكستان. وفي ذلك السياق أُذكّر بالبيان الذي كنت قد أدليت به في ١٣ أيار/مايو فيما يتعلق بتجارب الهند النووية وبملاحظات الرئيس كلنتون الواردة في الوثيقة CD/1505. وينضم وفدي أيضا إلى الملاحظات التي أبداها اليوم ممثل نيوزيلندا الموقر باسم عدد من الدول.

ولقد تطرق الرئيس كلنتون لموضوع التجارب النووية التي قامت بها باكستان في مناسبتين بترابط مع كل واحدة من سلسلتي التجارب النووية التي أجرتها باكستان. وبودي أن أقرأ ملاحظاته لكي تدون.

في ٢٨ أيار/مايو قال الرئيس كلنتون:

"نظرا لتفجير التجربة النووية التي قامت بها هذا الصباح حكومة باكستان بودي أن أُدلي ببيان وجيز حول التجربة الأولى، بما أن هذه هي فرصتي الوحيدة للتوجه إلى وسائل الإعلام والشعب الأمريكي بشأن هذه المسألة.

"أولا وقبل كل شيء فإني استنكر القرار. فباكستان إذ قصّرت في التزام ضبط النفس وردّت على التجربة الهندية فقد ضيّعت حقا فرصة لا تقدر بثمن لتعزيز أمنها، وتحسين موقفها السياسي في نظر العالم.

"وعلى الرغم من أن باكستان لم تكن المبادرة بالتجارب إلا أن خطأ وخطأً لا يصبحان صواباً. ولقد أوضحت لقادة باكستان أنه لا خيار لنا سوى فرض عقوبات وفقا لتعديل "غلين" حسب ما يقتضي القانون.

"وبودي أن أقول الآن من جديد: إنه من الملحّ اليوم أكثر من الأمس أن يعدل كل من باكستان والهند عن إجراء المزيد من التجارب، وأن يوقع البلدان على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأن يتخذا تدابير حاسمة للحد من حالات التوتر في جنوب آسيا، وأن يعكسا اتجاه سباق التسلح الخطير.

"ولا يمكن أن أصدق أننا على وشك الدخول في القرن الحادي والعشرين وشبه القارة الهندية يكرر أسوأ أخطاء القرن العشرين ونحن نعلم أن التجارب النووية ليست ضرورية للسلم والأمن، أو للازدهار، أو للعظمة القومية، أو للانجاز الشخصي. ويحدوني الأمل أن توفق جهود الولايات المتحدة وجهود حلفائنا المصممة في مساعدة الطرفين اللذين لا بد لهما بدورهما أن يقررا كيفية تحديد مستقبلهما لنزع فتيل التوترات وتفادي مزيد الأخطاء".

وفي ٢٨ أيار/مايو أقر الناطق بلسان البيت الأبيض مايك ماك كاري بأن رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف كان، في المناقشات التي أجراها مع الرئيس كلنتون، "مخلصا" في وصف الضغوط والصعوبات التي واجهها رئيس الوزراء شريف في التوصل إلى قراره. ولاحظ ماك كاري أن الهند، من ناحية أخرى، لم تتعامل بإخلاص مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بخطط تجاربها النووية.

وفي ٣٠ أيار/مايو، وعلى أثر التجربة الثانية التي قامت بها باكستان، أدلى الرئيس كلنتون بالبيان التالي:

"تدين الولايات المتحدة الجولة الثانية من التجارب النووية التي قامت بها باكستان اليوم. وهذه التجارب لا يمكن إلا أن تزيد من حدة التوترات في منطقة متقلبة بالفعل. وبتجاربهما الأخيرة تساهم باكستان والهند في دورة من التصعيد تأتي بعكس المراد ولا تضيف شيئا إلى أمن أي من البلدين. والهند وباكستان في حاجة إلى التخلي عن إجراء المزيد من التجارب النووية وتجارب القذائف فورا واتخاذ التدابير الحاسمة لعكس اتجاه سباق التسلح الخطير هذا.

"وسأظل أعمل مع قادة المجتمع الدولي كافة للحد من التوتر في جنوب آسيا، ولصيانة التوافق العالمي في الآراء بشأن عدم الانتشار.

"وأدعو الهند وباكستان إلى استئناف حوارهما المباشر، والتوقيع فورا وبدون أي قيد أو شرط على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعكس اتجاه سباق التسلح فيهما، والانضمام إلى التوافق الدولي الواضح في الآراء المؤيدة لعدم الانتشار".

وأخيرا، وفي ٣٠ أيار/مايو، أصدر الرئيس القرار الرئاسي رقم ٩٨-٢٥ بشأن موضوع "العقوبات ضد باكستان لتفجير جهاز نووي متفجر". وهذا القرار موجّه إلى وزير الخارجية وفيما يلي نصه:

"عملاً بالمادة ١٠٢(ب)(١) من قانون مراقبة تصدير الأسلحة، أُعلن بموجبه أن باكستان، التي هي دولة غير حائزة للأسلحة النووية، فجّرت جهازاً نووياً متفجرا في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨. ووكالات حكومة الولايات المتحدة وهيئاتها ذات الصلة مطالبة بموجبه باتخاذ الإجراءات اللازمة لفرض العقوبات الوارد وصفها في المادة ١٠٢(ب)(٢) من القانون المذكور.

"ولكم [وزير الخارجية] بموجبه الإذن والإيعاز لنقل هذا القرار إلى اللجان المناسبة في الكونغرس واتخاذ الترتيبات لنشره في السجل الاتحادي.".

وهذان البيانان ناطقان بحقيقة الحال. وأطلب تعميم نصي ملاحظات الرئيس كلنتون والقرار الرئاسي معاً بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

السيد زيموني (هنغاريا): لقد طلب مني سفير بلدي أن أُدلي بالبيان التالي.

اسمحوا لي قبل كل شيء سيدي الرئيس، أن أنضم إلى غيري في تهنئتكم، باسم الوفد الهنغاري، على توليكم الرئاسة، وأن أُؤكد لكم تعاون وفدي وتأييده الكاملين. ويسرنا توليكم الرئاسة أنتم ممثل بلد تقيم معه هنغاريا روابط تاريخية قوامها الصداقة الحميمة. وبودنا أيضا أن نتقدم بتقديرنا لسفير سوريا الموقر على الطريقة الفعالة التي قاد بها أعمال المؤتمر أثناء فترة ولايته.

ولقد طلبت الكلمة لغرض ضم الوفد الهنغاري كليا إلى البيان الذي أدلى به السفير بيرسون ممثل نيوزيلندا في وقت سابق هذا الصباح، وأيضا لأوجه نظركم إلى بيان أدلى به وزير خارجية هنغاريا فيما يتعلق بتفجيرات الأسلحة النووية التي قامت بها باكستان. ولقد ردت السلطات الهنغارية فورا على الأحداث، كما فعلت في حالة التجارب الهندية. وفيما يلي نص البيان الصادر في ٢٨ أيار/مايو:

"لقد علمت الحكومة الهنغارية بأسف أنه على الرغم من التحذيرات المتكررة من جانب المجتمع الدولي قامت باكستان هي الأخرى بتجارب نووية في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨، على إثر التجارب النووية ذات الغرض العسكري التي قامت بها الهند في ١١ و١٣ أيار/مايو. والحكومة الهنغارية قلقة بشكل متزايد لأن قرار الهند وباكستان سوف يحدث حشدا للأسلحة النووية في المنطقة ويمنع التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وترى هنغاريا أن حفظ السلم والاستقرار في جنوب آسيا اللذين تهددهما هذه الإجراءات بشكل خطير، هام.

"ولما كانت هنغاريا عضوا منتسبا في الاتحاد الأوروبي فإن حكومة هنغاريا سوف تتشاور مع رئاسة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بشأن الوضع الحالي والتدابير الإضافية الممكنة".

السيد زهران (مصر) (الكلمة بالعربية): السيد الرئيس، أود نيابة عن وفد مصر أن أشجعكم على مواصلة الجهود التي تقومون بها في سبيل تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح، خاصة فيما يتعلق بالموضوع ذي الأولوية، ألا وهو نزع السلاح النووي، فلقد أثبتت أحداث الأيام القليلة الماضية أهمية الرسالة التي تضمنها البيان الذي ألقيته نيابة عن وفد مصر أمام الاجتماع الأخير لمؤتمر نزع السلاح في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨، وهي أن النظام العالمي لمنع الانتشار ونزع السلاح النووي قد أصبح موضع اختبار، وأنه يتعين اتخاذ خطوات جادة لإعادة المصداقية لهذا النظام، وذلك من خلال تطبيقه على المستوى العالمي وبشكل عادل ومتكافئ.

لقد طلبت الكلمة اليوم حتى أطرح عدة ملاحظات بشأن البيان الذي ألقاه سفير نيوزيلندا في هذه الجلسة نيابة عن استراليا وعدد من أعضاء مؤتمر نزع السلاح. إن وفد مصر يتفق بشكل كامل مع الموقف الذي تضمنه هذا البيان فيما يتعلق برفض كافة التجارب النووية، واعتبار مثل هذه الأحداث مخالفة للتوافق الدولي والذي يحظر إجراء التجارب الخاصة بالأسلحة النووية والأجهزة التفجيرية النووية الأخرى. إلا أننا نرى أن المطالبة الدولية بأن توقع الدول فوراً ودون شروط معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتصدق عليها، وأن تنضم لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، لا يمكن أن تكون مقتصرة على الهند وباكستان وحدهما نظراً لقيامهما بإجراء تجارب تفجيرية نووية مؤخراً، فإن هذه المطالبة يجب أن تمتد إلى كافة

الدول التي لم تنضم إلى هاتين المعاهدتين، وعلى وجه الخصوص إلى أولئك الذين يمتلكون قدرات في مجال التسلح النووي، وعلى وجه التحديد إسرائيل التي يجب أن تنضم بدون مزيد من التأخير إلى معاهدة منع الانتشار النووي وإخضاع جميع منشآتها النووية للنظام الشامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك لضمان عدم تعرض منطقة الشرق الأوسط لمخاطر التجارب النووية أو حدوث كارثة نووية. وعلى وجه الخصوص فإن الفقرة الثامنة من البيان الذي أشير إليه، والتي تطالب كلا من الهند وباكستان بالانضمام دون إبطاء إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تعد مدخلاً انتقائياً وناقصاً. فإذا انضمت هاتان الدولتان إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، فهل تصبح هذه المعاهدة قد حققت إذن العالمية؟ وهل يكون التهديد التي توجهه الترسانة النووية التي تشير التقارير إلى امتلاك إسرائيل لها، قد انتهى؟ هذه تساؤلات تحتاج إلى ردود.

وتعد التجارب النووية بالفعل تطورات خطيرة تؤثر على مصداقية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ونظام منع الانتشار النووي العالمي وتهددهما، فلا مجال للتهاون في هذا الشأن، بيد أن لب الموضوع هو منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. إن مجرد امتلاك الأسلحة النووية وانتشارها إلى دول أخرى غير الدول النووية الخمس المعترف بها يعد أحد التهديدات الرئيسية التي تواجه البشرية، وكان يجب ألاّ يتجاهل البيان المشار إليه هذه الحقيقة. فلا يتعين بأي حال أن نعفي من المسؤولية أولئك الذين تشير التقارير إلى امتلاكهم التقنيات المتطورة لإجراء تجارب بما في ذلك التجارب غير التفجيرية للأسلحة النووية، لأن هذه التجارب تساهم في الانتشار الرأسي للأسلحة النووية. لذلك فإننا نؤكد من جديد على ضرورة القيام فورا بإنشاء لجنة خاصة لنزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح لبدء التفاوض حول برنامج عمل لإزالة الأسلحة النووية بما في ذلك التفاوض حول معاهدة لحظر انتاج المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في إنتاج الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية وفقاً للولاية التي قدمها وفد مصر، وذلك من أجل الحفاظ على مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتأكيد فعاليتها. وختاماً، فإن محاولات الالتفاف حول مبادئ منع الانتشار النووي وتطبيقها بشكل انتقائي تترتب عليها نتائج خطيرة. وأود أن أؤكد على وجه الخصوص على أهمية بذل أقصى الجهود لتحقيق الالتزام الذي تضمنه قرار مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥ الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كخطوة حيوية نحو إنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل طبقاً للمبادرة التي اتخذها الرئيس مبارك عام ١٩٩٠، إذ إن التعنت الذي مورس مؤخرا في اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ هو أحد أسباب تهديد نظام منع الانتشار بأسره.

**السيد بالبوني آكوا** (إيطاليا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، بمناسبة تناولي الكلمة لأول مرة منذ توليكم الرئاسة بودي أن أهنّئكم باسمي الشخصي وباسم وفدي على توليكم الرئاسة. وأنا مسرور جدا لقيادتكم لهذه الجمعية بوصفكم ممثلا لبلد تقيم معه إيطاليا علاقات صداقة وثيقة منذ قرون. وأنا على يقين من أن مقام بلدكم ودوره الدولي سيفيدان، فضلاً عن قدراتكم المعترف بها، في إدارة أعمالنا بنجاح، ولا سيما في الظروف الحالية.

والوفد الإيطالي يشاطر ويؤيد كليا المواقف التي أعرب عنها الاتحاد الأوروبي. وبودنا أن نؤكد على بعض النقاط. فبعد أسبوعين فقط من تناولي الكلمة على إثر التجارب النووية الهندية وجدنا نفسنا من جديد نرد الفعل على تجارب مماثلة أجرتها هذه المرة دولة أخرى في المنطقة ألا وهي باكستان. ولقد

علمت إيطاليا ببالغ الأسف وشديد القلق قرار الحكومة الباكستانية الدخول في لولب سباق التسلح النووي الذي يؤسف له، على الرغم من النداءات إلى الاعتدال التي وجهها إليها المجتمع الدولي.

وهذه التجارب تتحدى الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع الدولي لتشجيع عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، وكذلك الحد من الأسلحة، ولا يمكن إلا أن تدان بأقصى قدر من الحزم.

وإيطاليا، إذ تضع في اعتبارها تزايد حدة التوتر، تأمل أن تتصرف الهند وباكستان بشكل مسؤول تجاه المجتمع الدولي ككل، وأن تبدأ في بذل كل جهد لفتح حوار دون إبطاء في المنطقة بإمكانه أن ينضي بهما إلى إقامة علاقات بنّاءة. ونحن ندعوهما بحزم إلى التصرف تمشيا مع بياناتهما ووضع حد لهذه التجارب نهائيا، والانضمام في وقت لاحق إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإلى معاهدة عدم الانتشار النووي. وأخيرا نحثهما على الامتناع عن أي استحداث للأسلحة النووية ووقف السباق لتطوير ترسانتي قذائفهما.

السيد رويس بلانكو (كولومبيا) (الكلمة بالإسبانية): لا بد لكولومبيا مرة أخرى أن تستنكر إجراء التجارب النووية، أياً كانت طبيعتها، بما فيها التجارب التي قامت بها باكستان وقامت بها الهند من قبلها، وذلك نظرا لما لها من آثار خطرة على السلم والأمن الدولي، وكذلك نظرا للضرر الهائل الذي تسببه للبيئة وصحة الإنسان.

ولما كانت كولومبيا ترى أن وجود سباق تسلح في جنوب شرقي آسيا يعد عاملا إضافيا لعدم الاستقرار ولا يساعد على تسوية الخلافات الرئيسية القائمة، فإنها تود أن تحث الطرفين المعنيين على السعي إلى التوصل إلى اتفاقات من خلال الحوار والتفاوض المباشر، بمساعدة المجتمع الدولي إذا ارتئيت هذه المساعدة ضرورية.

وكولومبيا مضطرة مرة أخرى لتطلب تغييرا في موقف الدول الحائزة للأسلحة النووية والتحول إلى مواقف بناءة أكثر وتتفق مع التعهدات الملتزم بها من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ويمكن أن يكون الدليل على تجديد هذا التعهد إنشاء لجنة مخصصة داخل مؤتمر نزع السلاح تبدأ فورا في إجراء مفاوضات بشأن برنامج تدريجي لنزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد، كما دافعت عن ذلك حركة بلدان عدم الانحياز في اجتماعها الأخير بكرتاخينا.

ولا يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يظل يستنكر هذه الأحداث دون اتخاذ تدابير فعالة حقا من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق المثل الأعلى ألا وهو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد تشانغ (جمهورية كوريا): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفدي الكلمة منذ توليكم الرئاسة بودي أن أتقدم لكم بأحر تهانينا على توليكم رئاسة المؤتمر. وكونوا متأكدين من دعم وفدي وتعاونه الكاملين.

وبود وفدي أن ينضم إلى المتحدثين السابقين في الاستنكار الشديد للتجارب النووية التي أجرتها باكستان في ٢٨ و٣٠ أيار/مايو. وبهذا الخصوص بودي أن أُشير إلى البيان الذي أصدرته وزيرة خارجيتنا. وفيما يلي نصه:

"إن حكومة جمهورية كوريا تأسف شديد الأسف لأن باكستان قامت بتجارب نووية في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨ على الرغم من نداء المجتمع الدولي الجاد بعدم إجراء مثل هذه التجارب. ونحث بشدة كلاً من باكستان والهند على الإعلان فورا أنهما يضعان حدا بشكل دائم لمزيد التجارب النووية والامتناع عن مزيد تطوير برنامجيهما للأسلحة النووية. وندعو أيضا الهند وباكستان إلى الانضمام بدون قيد أو شرط إلى معاهدة عدم الانتشار وإلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون مزيد إبطاء".

السيد ساوتار (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية): إضافة إلى انضمامي إلى البيان الذي أدلى به لدى افتتاح الجلسة ممثل نيوزيلندا الموقر، طُلب مني أن أوجه نظر مؤتمر نزع السلاح إلى البيان التالي لرئاسة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٨ أيار/مايو.

"إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالجزع وبخيبة الأمل إزاء نبأ التجربة النووية التي قامت بها باكستان. وكما هو الحال بالنسبة لتجارب الهند النووية فإن الاتحاد الأوروبي يدين هذا العمل الذي يتعارض مع الإرادة التي عبَّر عنها ١٤٩ موقّعاً على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لوقف التجارب النووية، والجهود الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار العالمي. ولقد أضعفت تجارب الهند النووية استقرار المنطقة . وتجربة باكستان النووية زادت الوضع سوءا.

"وعلى إثر التجارب النووية التي قامت بها الهند، أوضح الاتحاد الأوروبي لباكستان أن تجربة باكستان النووية من شأنها أن تضر ببيئة باكستان الأمنية. والاتحاد الأوروبي حث بشدة بناء على ذلك حكومة باكستان على التحلّي بأقصى قدر من ضبط النفس، وهو يأسف شديد الأسف لأن حكومة باكستان لم تفعل ذلك.

"ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما كلياً بتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم الانتشار النووي، الذي يعد حجر الأساس لنظام عدم الانتشار النووي العالمي والركائز الأساسية للسعي إلى نزع السلاح النووي. والاتحاد الأوربي مهتم اهتماما كبيرا بسلم واستقرار جنوب آسيا، وهو قلق بالغ القلق إزاء التهديد الذي يشكله الانتشار النووي وانتشار القذائف على السلم والاستقرار. ونحث باكستان، وغيرها من الدول في المنطقة، على الامتناع عن إجراء المزيد من التجارب وتطوير الأسلحة النووية أو القذائف التسيارية. ونحث باكستان والهند بشكل خاص على ما يلي: التوقيع على معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية والمضي إلى المصادقة عليها؛ والمساهمة بنشاط من الآن فصاعدا في فتح مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بجنيف من أجل وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية؛ وفرض رقابة صارمة على تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا الخاضعة للمراقبة في إطار مرفق تنشيط فريق الموردين النوويين وقوائم الاستخدام الثنائي ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف؛ والتعهد بعدم تركيب الأجهزة النووية

أو نشرها على ناقلات أسلحة، ووقف استحداث ونشر القذائف التسيارية القادرة على نقل الرؤوس الحربية النووية.

"وسيتابع الاتحاد الأوروبي عن كثب تطور الوضع وسيتخذ كافة التدابير اللازمة إذا لم تنضم باكستان والهند إلى اتفاقات عدم الانتشار الدولية ذات الصلة وتصادق عليها، وبشكل خاص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بدون أية شروط. كما نحث باكستان والهند على الدخول في حوار يعالج الأسباب الجذرية للتوتر بينهما، ومحاولة بناء الثقة عوضا عن السعي إلى المواجهة".

ولقد طـُلب مني أيضاً أو أوجـّه نظر المؤتمر إلى البيان التالي الذي أدلى به وزير الخارجية البريطاني، السيد روبن كوك، في مجلس العموم يوم الاثنين الموافق ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

"لقد أعلنت حكومة باكستان أنها أجرت ست تجارب نووية - خمس تجارب يوم الخميس وتجربة أخرى يوم السبت. ونحن ندرك أن حكومة باكستان كانت تحت ضغط هائل للقيام بهذه التجارب لمضاهاة التجارب التي قامت بها الهند. ولكننا منزعجون لقرار باكستان الرد بالمثل ونحن نعتقد أن مصالح باكستان لم يخدمها كثيرا قرار حكومة باكستان فعل ذلك.

"وانشغال باكستان الرئيسي هو الأمن الوطني. بيد أن ذلك الأمن لم يتعزز بهذه التجارب. والأمن الطويل الأجل بالنسبة إلى باكستان لا يمكن أن يتأتى إلا عن تخفيض حدة التوتر مع الهند وبناء ثقة متبادلة داخل المنطقة. ولا يمكن أن يقوم هذا الأمن على أساس سباق التسلح المتقلقل والذي من شأنه إلا أن يزيد من حدة التوتر. ويمكن بالفعل أن يلاحظ من التقارير الصحفية الواردة من المنطقة أن أصوات الذين شجعتهم المواجهة الأخيرة إنما هي أصوات التطرف.

"ولكن خسارة باكستان اوسع نطاقاً من أمنها المنقوص. ولقد أتيحت الفرصة لباكستان لكسب تأييد دولي واحترام لالتزامها بضبط النفس. ولكن تلك الفرصة قد ضاعت. وكما هو الحال بالنسبة للهند فإن أثر التجارب النووية التي قامت بها باكستان يتمثل في التقليل من مركز ذلك البلد في المجتمع الدولي وليس تعزيزه.

"ولقد بيـّنا بوضوح لحكومة باكستان استنكارنا لذلك القرار. واستدعي مفوض باكستان السامي إلى وزارة الخارجية في اليوم الموالي للتجارب لتلقي رسالة نقلنا فيها إلى حكومته قلقنا. واستدعيت مفوض بريطانيا السامي من اسلام آباد للتشاور في لندن.

"ولقد اتخذنا بالفعل عدداً من التدابير لإشعار حكومة الهند بشدة قلقنا إزاء برنامج التجارب النووية. وألغينا الأسبوع الماضي زيارة قائد أركان البحرية الهندي وألغينا أيضاً زيارة كان سيقوم بها رئيس أركان الحرب الهندي. وفي اجتماع مجلس الاتحاد الأوروبي للشؤون العامة الأسبوع الماضي توصلنا إلى اتفاق بشأن نص سياسي يدعو اللجنة إلى اعادة النظر في المعاملة التجارية التفضيلية للهند. وبما أننا اتخذنا اجراءات من هذا القبيل ضد الهند فأتوقع أن يوافق الشركاء الأوروبيون على تدابير مماثلة تجاه باكستان لقيامها بعمل مماثل.

"وبرنامج المساعدة البريطاني، خلافاً لبرنامج بعض البلدان الأخرى، يستهدف مباشرة تقديم المساعدة لأفقر الناس في أفقر المناطق. وما زلنا نعتقد أنه يكون من الخطأ معاقبة أضعف المواطنين في أي بلد من البلدين بوقف برنامج مساعدتنا.

"غير أنه يجب ألا يقلل أحد، ولا سيما حكومتا البلدين، من الثمن الاقتصادي الذي سيدفعه البَلَدان لعزلتهما داخل المجتمع الدولي. ولقد بدأت بالفعل قيمة الروبية الهندية تنخفض. وفي الاسبوع الماضي عرضت الحكومة الهندية ما قيمته مليار من دولارات الولايات المتحدة من السندات الحكومية ولم تجد من يقبلها. وفي أيار/مايو سُجّل تدفق صاف لاستثمار المؤسسات الأجنبية إلى الخارج. وفي الأسبوع الماضي أرجأ البنك الدولي ثلاثة قروض للهند لمشاريع في مجالي الطاقة والطرقات العامة بقرابة مليار دولار نتيجة لاعتراضات بعض الدول بما فيها بريطانيا.

"وتأثير هذه التطورات الاقتصادية العكسي سيجعل من الأكثر صعوبة على الهند وباكستان الحد من الفقر. كذلك فإنه ستكون مأساة إذا تمادت حكومتا البلدين في سباق تسلح لحيازة أكثر الأسلحة غلاءً، وهو سباق لن يفيد بشيء في مساعدة الملايين من مواطنيهما الذين يعيشون في فقر.

"وسباق التسلح الإقليمي يمكن أن يكون له أيضاً تأثير من شأنه أن يمتد إلى خارج المنطقة. فهناك دول أخرى أبدت بالفعل اهتمامها بحيازة التكنولوجيا النووية، وستظل هذه الدول تراقب الأوضاع عن كثب لترى كيف سيتجاوب المجتمع الدولي مع السابقة التي أقامتها الهند وباكستان. وبالتالي فإن برنامجيهما النوويين ليسا مجرد مسألة داخلية بالنسبة للبلدين وإنما مسألة تهم بشكل مشروع العالم بأكمله.

"وبناء على اقتراح من الولايات المتحدة سيجتمع أعضاء مجلس الأمن الدائمون الخمسة يوم الخميس في جنيف لمناقشة المضاعفات الأمنية لبرامج التجارب النووية وتصاعد التوتر في المنطقة. ودعت بريطانيا، بوصفها رئيسة مجموعة الثمانية، إلى عقد اجتماع لوزراء خارجيتها بلندن الأسبوع المقبل. وسينسق ذلك الاجتماع رد الاقتصادات الرئيسية على برامج التجارب النووية وكيفية تشجيع الحوار بأحسن ما يمكن مع الهند وباكستان وفيما بين الهند وباكستان. ولا بد أن يكون هناك هدفان استراتيجيان في حوارنا مع ذينك البلدين.

"أولاً لا بد لنا من حث الهند وباكستان على التوقيع على النظام العالمي لمنع الانتشار النووي. وتتمثل أفضل طريقة للحد من التوتر في المنطقة في قيام الهند وباكستان فوراً بتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والانضمام إلى المفاوضات في جنيف دون أية شروط، ووقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية. فتشجيع انتشار الأسلحة النووية لا يخدم لا مصالحها ولا مصالح أي بلد آخر في العالم.

"أما الهدف الثاني فلا بد أن يعالج جذور التوتر بين البلدين. وهناك حاجة إلى إقامة حوار هادف بين الهند وباكستان بخصوص المسائل التي تهدد في الوقت الحاضر الاستقرار في المنطقة.

وأمنهما من شأنه أن يتعزز على نحو أفضل بكثير عن طريق تدابير بناء الثقة وليس عن طريق برامج التجارب النووية.

"والحل الوسط الذي لا بد لنا من السعي إلى تحقيقه في نهجنا تجاه هذه المسألة يتمثل في التصدي لمخاطر الانتشار النووي بثبات ولكن دون السعي إلى المواجهة مع شعب الهند أو شعب باكستان. ولبريطانيا تاريخ طويل من الروابط المتينة مع البلدين، ولملايين السكان في بريطانيا روابط مشتركة مع أقارب في جميع أنحاء شبه القارة. وبالتالي فإن بريطانيا لا تعرب عن استنكارها للتجارب النووية الأخيرة بدافع عدائي. بل بالعكس فإن بريطانيا تفعل ذلك بوصفها صديقا للبلدين هالته المخاطر والتكاليف التي يسببها سباق تسلح نووي لسكان شبه القارة. وأطلب من المجلس بأكمله أن يظهر تصميمنا الموحَّد في إدانة التجارب النووية ودعوة حكومتي كل من الهند وباكستان إلى وقف التجارب وبدء المحادثات.".

السيد سيدوروف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإني على يقين من أننا بقيادتكم سنستخدم بأقصى قدر من الفعالية الوقت المخصص لنا للعمل في بداية هذا الجزء من الدورة. ولكم أن تعتمدوا على دعم وفدي وتعاونه. وأود أن أعرب عن امتناني لسلفكم، سفير سوريا الموقر، على العمل الذي أنجزه.

وفيما يتصل بالمسألة موضوع النقاش في هذه الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح، أود أن أوجه النظر إلى كون الاتحاد الروسي قد انضم إلى البيان المشترك الذي قرأه هنا سفير نيوزيلندا. وأود أن أقرأ عليكم بياناً أصدرته وزارة خارجية الاتحاد الروسي في ٢٨ أيار/مايو:

"يعرب الاتحاد الروسي عن بالغ قلقه إزاء قيام باكستان في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨ بتجريب نبائط نووية. وقد قامت بذلك على الرغم من نداءات المجتمع العالمي إلى اسلام آباد التزام ضبط النفس وعدم اتباع مبدأ "العين بالعين" كرد فعل على التفجيرات النووية التي أجرتها الهند في ١١ و١٣ أيار/مايو ١٩٩٨.

"ويؤسف لكون القادة الباكستانيين لم يتمكنوا من التحكم في أحاسيسهم والتحلي باليقظة والحذر في لحظة حاسمة للغاية. فالمواجهة والمنافسة المستمرة بين الهند وباكستان لأعوام عديدة قد اكتسبتا الآن بعداً نووياً جديداً تماماً، وهو بعد خطير جداً للبشرية ككل. وبدأ يظهر تهديد حقيقي بانتشار الأسلحة النووية في جميع أنحاء كوكبنا.

"وترى روسيا أن نظام عدم الانتشار الدولي يجب أن يصبح عالمياً في طبيعته من خلال توسيع نطاقه ليشمل كافة الدول دون استثناء. وتدعو روسيا باكستان وكذلك الهند مرة أخرى إلى الانصات لصوت المجتمع العالمي، والعدول عن مزيد التجارب، والانضمام دون إبطاء إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.".

والتجارب الجديدة التي أجرتها باكستان في ٣٠ أيار/مايو تؤكد بكل بساطة بواعث قلقنا.

ونكون ممتنين لو أمكن تعميم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

**السيد إليانيس** (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي أول مرة أطلب فيها الكلمة منذ وصولكم إلى جنيف وتعيينكم رئيسا لمؤتمر نزع السلاح، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بأحر تهاني وأخلص تمنيات وفد شيلي. وأود أيضا أن أهنّئ سفير الجمهورية العربية السورية على عمله الممتاز بوصفه رئيسنا السابق.

ومع الأسف فإن جلسة اليوم، مثل آخر جلسة عقدناها، هي من جديد فرصة غير سعيدة نجتمع فيها في جو من القلق والرهبة. فالتجارب النووية الهندية تبعتها التجارب الباكستانية. وسأقرأ عليكم سيدي، إذا سمحتم، البيان الذي أصدرته حكومة شيلي في ٢٨ أيار/مايو بشأن التجارب الباكستانية والذي يتبع عن كثب بيانها السابق الصادر في ١٤ أيار/مايو بشأن التجارب الهندية.

"تعرب حكومة شيلي عن أشد رفضا وإدانتها للتفجيرات النووية التي قامت بها في الصباح الباكر من هذا اليوم حكومة باكستان. وهي تشكل تهديدا إضافيا للسلم والأمن الدوليين وتمثل خطوة إلى الوراء في طريق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بجميع جوانبه.

"وفي نفس الوقت تعرب حكومة شيلي عن قلقها إزاء أثر هذه الأعمال المزعزع لاستقرار جنوب آسيا.

"وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه التفجيرات تنتهك اتفاقات وإعلانات حركة بلدان عدم الانحياز التي تعد باكستان عضوا فيها، كما أعاد تأكيد ذلك الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز الذي انعقد في كرتاخينا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو هذا العام.

"وتعيد شيلي تأكيد سياسة رفضها وإدانتها الراسخة للتفجيرات النووية التي يقوم بها أي عضو من أعضاء المجتمع الدولي. وتدعو حكومة شيلي كافة الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وإلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدون شروط".

وأود أن أطلب منكم، سيدي الرئيس، التكرم بتعميم هذا البيان الصادر عن حكومة شيلي، وكذلك البيان الذي قرأته على حضراتكم في الجلسة الأخيرة لمؤتمر نزع السلاح، بوصفهما وثيقتين رسميتين من وثائق المؤتمر.

وقد انضم وفد شيلي لوفود عديدة أخرى من وفود البلدان الأعضاء في تأييد البيان المتعلق بهذا الموضوع الذي قرأه سفير نيوزيلندا اليوم. ولقد أيدنا أيضا البيان الذي يتفق وهذه الخطوط العريضة الذي أدلت به مجموعة ريو في ٢٩ أيار/مايو والقرار الذي اعتمده في نفس التاريخ مجلس وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

وأخيراً أود أن أقول إننا نأمل أن يكون أعضاء مؤتمر نزع السلاح قادرين على الاسهام في الجهود المبذولة من كافة قطاعات المجتمع الدولي لإيجاد نتيجة إيجابية للأزمة الحالية. والسلم والأمن العالميان يتطلبان أكثر من أي وقت مضى مساندة هدف عدم الانتشار ونزع السلاح، الذي هو النتيجة المرافقة له الملحة والتي لا يمكن فصلها عنه، وتحقيق هذا الهدف على نطاق عالمي.

الرئيس: أشكر رئيس شيلي على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلى الرئيس. دعوني الآن ألقي نظرة على قائمة المتحدثين. يوجد عليها قرابة تسعة متحدثين آخرين. بناء على ذلك أود أن أرجئ الجلسة الآن على أن تستأنفها الساعة ١٥/١٥، إذا لم تكن هناك أية اعتراضات.

أرجئت الجلسة الساعة ١٣/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٣٠.

الرئيس: تستأنف الجلسة العامة ٧٩٥ لمؤتمر نزع السلاح.

يوجد على قائمة متحدثي جلسة بعد الظهر ١١ متحدثا. أعطي الكلمة للمتحدث الأول على قائمتي وهو ممثلة فنلندا، السيدة فيورنبآ.

السيدة فيورنبآ (فنلندا): سيدي الرئيس، أود قبل كل شيء أن أهنّئكم باسم وفد فنلندا على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأتمنى لكم كل التوفيق في هذه المهمة الصعبة.

لقد طـُلب مني أن أوجه نظر المؤتمر إلى البيان المشترك الذي أدلى به في هلسنكي في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٨ السيد غيدو دي تيلا، وزير خارجية الأرجنتين، والسيدة تارجا هالونن، وزيرة خارجية فنلندا، بشأن التجارب النووية الهندية والباكستانية. وقد أدلي بالبيان في سياق زيارة الدولة التي قام بها رئيس الأرجنتين كارلوس منعم إلى فنلندا.

"تشعر الأرجنتين وفنلندا بالجزع وبخيبة الأمل نتيجة أنباء التجارب النووية التي قامت بها الهند وباكستان. ونحن نحث البلدين على الامتناع عن القيام بأية تجارب أخرى.

"والتجارب الأخيرة جاءت مخالفة تماما للجهود العالمية المبذولة من أجل منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وهي تضعف أيضا الاستقرار وتهدد بإحداث سباق تسلح متسارع في المنطقة.

"والأرجنتين وفنلندا، إلى جانب المجتمع الدولي، تؤكدان أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية.

"ونناشد الهند وباكستان أن تصبحا طرفين في معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وندعوهما إلى إقامة حوار سلمي لمعالجة أسباب التوتر بينهما.

"وتكرر الأرجنتين وفنلندا الاعراب عن التزامهما المشترك بعدم الانتشار النووي والتزامها فيما يتصل بسائر أسلحة الدمار الشامل، وكذلك إيمانهما بضرورة الامتناع عن استحداث هذه الأسلحة أو حيازتها. وتمثل الشفافية الكاملة في هذه المسألة أفضل ضمان للسلم والأمن الاقليميين والعالميين والصداقة بين الأمم، كما يتجلى ذلك بوضوح في منطقتيهما في كل من الأمريكتين وأوروبا".

وأطلب تعميم هذا البيان المشترك بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

وفي الختام أود أن أضيف أن فنلندا تساند جهود مجلس أمن الأمم المتحدة، بما في ذلك جهود الأعضاء الدائمي العضوية الخمسة، لمعالجة هذا الوضع.

ولقد انضمت فنلندا أيضا إلى البيان الذي قرأه سفير نيوزيلندا.

السيد آغورتسو (بيلاروس) (الكلمة بالروسية): سيدي الرئيس، تقبلوا قبل كل شيء تهاني بمناسبة توليكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأخلص تمنياتي لكم بالنجاح في هذا المنصب بما فيه من مسؤوليات. وأؤكد لكم تأييدنا وتعاوننا الكاملين. وبودنا أيضا أن نشيد بسلفكم، سفير سوريا، السيد طاهر الحسامي، الذي وجه المؤتمر، بما يتحلى به من شعور مميز بالمسؤولية في مرحلة معقدة بعض الشيء من مراحل عمله.

ولقد طلبت الكلمة لأقرأ عليكم بياناً أصدرته وزارة خارجية جمهورية بيلاروس بتاريخ ١ حزيران/يونيه.

"لقد علمت جمهورية بيلاروس بجزع وقلق شديد بالتجارب النووية التي قامت بها الهند وباكستان.

"إن سلسلة التجارب النووية التي أجريت، ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين، تدفع العالم في اتجاه انتشار الأسلحة النووية، وتسجل خطوة في طريق سباق التسلح النووي، وتخلق حواجز إضافية هامة في طريق مزيد الحد من الأسلحة النووية.

"وهذه الأعمال تتعارض مع جهود المجتمع العالمي المتضافرة لتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيدين العالمي والإقليمي، الذي هو عامل هام جدا للاستقرار والأمن الدوليين.

"وجمهورية بيلاروس، التي بادرت منذ بضعة أعوام بخيار تاريخي إذ تخلت عن قدرتها النووية القائمة، علماً بأنها طرف في عدد من الاتفاقات الرئيسية في مجال نزع السلاح، لا يمكن إلا أن تشعر بالقلق والجزع بشكل خاص إزاء هذا التحول في الأحداث.

"وتدعو جمهورية بيلاروس جميع البلدان التي لها برامج نووية عسكرية والتي لم تصبح بعد طرفاً في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى إعادة النظر في سياستها النووية الحالية فالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والعمل من أجل التوصل إلى معاهدة لحظر انتاج المواد الانشطارية للأغراض النووية وغير ذلك من الأجهزة النووية المتفجرة، الذي هو أمر تعلق عليه البشرية آمالها من أجل إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية في القرن الحادي والعشرين.

"وأحداث الأيام الأخيرة زادت من تخوفنا من رد فعل متسلسل محتمل يؤدي إلى انتشار نووي ليس فقط في منطقة جنوب آسيا وإنما خارجها أيضا. وعدم وجود التزامات قانونية تجاه المجتمع الدولي سوف يوفر سياقا ملائما بذلك الخصوص.

"ومن المعروف تماما أن جمهورية بيلاروس، بناء على سياستها الراسخة المناهضة للسلاح النووي، واستناداً إلى مخاوفها بخصوص مصير أجيال المستقبل ومصير القارة الأوروبية والعالم ككل، وفي ضوء الواقع المعاصر، دعت ولا تزال تدعو جميع البلدان إلى تأييد فكرة إقامة مجال خال من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى والشرقية.

"نحن في جمهورية بيلاروس نعتقد أن تحقيق هذا الهدف سيعزز الأمن والثقة في القارة، وسيمنع الانتشار الجغرافي للأسلحة النووية، وسيشكل خطوة هامة إلى الأمام في طريق مزيد تعزيز السلم والاستقرار في أوروبا وفي جميع أنحاء العالم.

"وفي رأينا، بإمكان جميع البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد بالتزامات متفق عليها فيما يتعلق بالعدول الكامل عن نشر الأسلحة النووية على إقليمها.".

وأود أن أطلب من الأمانة توزيع البيان الصادر عن وزارة خارجية بيلاروس بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

**السيدة كونادي** (الهند): سيدي الرئيس، يسرني أن اغتنم هذه الفرصة للتعبير لكم عن مدى سروري بتوليكم رئاسة المؤتمر وتوجيه مداولاتنا بمهارتكم الدبلوماسية المميزة. ونحن إذ نهنئكم بمناسبة توليكم الرئاسة نذكّر بالعلاقات الحميمة القائمة بين بلدينا، وبشكل خاص المساهمة الهائلة التي قدمتموها شخصيا. وأؤكد لكم تعاون وفدي الكامل معكم في الاضطلاع بمهامكم. ونود أيضا أن نسجل عميق شعورنا بالتقدير لسفير سوريا، السيد طاهر الحسامي، على جهوده الدؤوبة كرئيس للمؤتمر.

ولقد طلبت الكلمة اليوم لأقرأ وأسجل مقتطفات من البيان الذي أدلى به رئيس وزراء الهند، السيد أتال بيهاري فاجبايي، بمبادرة منه، أمام البرلمان الهندي في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٨. وقد طلبنا من الأمانة تعميم كامل نص البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح، فضلا عن وثيقة بعنوان "تطور سياسة الهند النووية" طرحت للبحث في البرلمان في يوم ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٨.

وأنتهز هذه الفرصة لأقرأ عليكم مقتطفات من بيان ٢٧ أيار/مايو الذي أدلى به بمبادرة منه رئيس وزراء الهند، السيد أتال بيهاري فاجيايي.

"في عام ١٩٤٧، عندما ظهرت الهند كبلد حر لتحتل مكانتها الشرعية في إطار المجاملة الدولية كان فجر العصر النووي قد طلع بالفعل. واتخذ قادتنا آنذاك القرار الحاسم المتمثل في اختيار الاعتماد على الذات وحرية التفكير والعمل. ورفضنا أن نحذوا حذو الحرب الباردة فاخترنا طريق عدم الانحياز الأكثر صعوبة. وأدرك قادتنا أن إقامة عالم خال من الأسلحة النووية من شأنها أن تعزز ليس فقط أمن الهند وإنما أيضا أمن كافة الأمم. لذلك كان نزع السلاح ولا يزال واحدا من الأسس الرئيسية لسياستنا الخارجية.

"وخلال الخمسينات كانت الهند رائدة في الدعوة إلى وضع حد لكافة تجارب الأسلحة النووية. وقد توجه باندیت جواهرلال نهرو، الذي نشيد بذكراه اليوم، إلى "لوك سابها" في ٢ نيسان/أبريل ١٩٥٤ قائلاً إن 'الطاقة والقدرة النوويتين والكيميائيتين والبيولوجيتين يجب ألا تستخدما لصنع أسلحة الدمار الشامل'. ودعا إلى مفاوضات من أجل حظر وإزالة الأسلحة النووية وإلى وضع اتفاق، في تلك الأثناء، للوقف التام للتجارب النووية. ولكن هذا النداء لم يجد آذاناً صاغية.

"وفي عام ١٩٦٥، وإلى جانب مجموعة صغيرة من بلدان عدم الانحياز، تقدمت الهند بفكرة وضع اتفاق دولي لعدم الانتشار تتفق الدول الحائز للأسلحة النووية بموجبه على التخلي عن ترساناتها شريطة أن تمتنع البلدان الأخرى عن تطوير أو حيازة مثل هذه الأسلحة. وهذا التوازن في الحقوق والواجبات لم يحظ بالقبول. وفي الستينات اشتدت مشاغلنا الأمنية فطلب بلدنا ضمانات أمنية لكن البلدان التي توجهنا إليها لم تستطع أن تقدم لنا الضمانات المنشودة. ونتيجة لذلك أوضحنا أننا لا يمكننا التوقيع على معاهدة عدم الانتشار.

"وناقش البرلمان هذه المسألة في ٥ نيسان/أبريل ١٩٦٨. وأكدت رئيسة الوزراء الراحلة، السيد أنديرا غاندي، للبرلمان أننا "سنسترشد كليا بأفكارنا نحن وباعتبارات أمننا الوطني". وكان ذلك نقطة تحول، وعزز هذا البرلمان قرار الحكومة آنذاك إذ عكس توافقا وطنيا في الآراء.

"وقرارنا عدم التوقيع على معاهدة عدم الانتشار كان يتفق مع أهدافنا الأساسية. وفي عام ١٩٧٤ أثبتنا قدرتنا النووية. وبعد ذلك اتخذت الحكومات المتتالية كافة التدابير اللازمة تمشيا مع ذلك التصميم ومع الإرادة الوطنية لضمان خيار الهند النووي. وكان ذلك السبب الرئيسي الذي قام عليه قرار ١٩٩٦ بعدم التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو قرار حظي أيضا بتوافق في الآراء في هذا المجلس.

"وكان عقدا الثمانينات والتسعينات قد شهدا في تلك الأثناء التدهور التدريجي في بيئتنا الأمنية نتيجة للانتشار النووي ولانتشار القذائف. وفي البلدان المجاورة لنا كانت الأسلحة النووية قد تزايدت فيما أُدخلت نظم أكثر تطورا لنقل الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك كانت الهند أيضا ضحية إرهاب بمساعدة وتحريض من الخارج وعدوان وحرب سرية.

"وعلى الصعيد العالمي لا نرى أية دلائل من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية تشير إلى اتخاذ الخطوات الحاسمة والتي لا رجعة فيها في الاتجاه نحو عالم خال من الأسلحة النووية. بل لاحظنا أن معاهدة عدم الانتشار تم تمديدها إلى ما لا نهاية له وبدون أي قيد أو شرط مما يديم وجود الأسلحة النووية في أيدي البلدان الخمسة.

"وفي هذه الظروف، تواجه الحكومة قراراً صعباً. والمحك الذي قادنا في الاهتداء إلى الخيار الصحيح قد كان الأمن الوطني. وهذه التجارب امتداد للسياسات التي وضعت هذا البلد على مسار الاعتماد على الذات واستقلال الفكر والعمل.

"والهند الآن دولة حائزة للأسلحة النووية. وهذا واقع لا يمكن إنكاره. ونحن لا نطلب فضلا من أحد؛ كما وأن الأمر لا يتعلق بمركز يمنحه الآخرون. بل الأمر يتعلق بنعمة وهب بها علماؤنا ومهندسونا الأمة. هذا حق للهند، وهو حق لسُدس البشرية. وقدرتنا المعززة تضاف إلى شعورنا بالمسؤولية. ونحن لا ننوي استخدام هذه الأسلحة لأغراض عدوانية أو لتصعيد التهديدات ضد أي بلد؛ وهذه الأسلحة غرضها الدفاع عن النفس، وتأمين ألا تتعرض الهند لتهديدات نووية أو لإكراه. كما ولا ننوي الدخول في سباق تسلح.

"ولقد قمنا بعدد من المبادرات في الماضي. ونأسف لأن هذه المقترحات لم تلق ردا ايجابيا من الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية. وفي الواقع، لو كانت ردة الفعل ايجابية لما كنا بحاجة إلى إقامة برنامجنا الحالي للتجارب. وكنا ولا نزال في مقدمة النداءات الموجهة لفتح مفاوضات من أجل اتفاقية بشأن الأسلحة النووية، كيما يتسنى مواجهة هذا التحدي بنفس الطريقة التي واجهنا بها ويلات سلاحين آخرين من أسلحة الدمار الشامل - من خلال اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

"وكانت الهند تقليديا بلدا متفتحا على الخارج. والتزامنا القوي بتعددية الأطراف تنعكس في مشاركتنا النشطة في منظمات مثل الأمم المتحدة. وستتواصل هذه المشاركة. وسياسات التحرير الاقتصادي التي أُدخلت في الأعوام الأخيرة قد زادت من روابطنا الإقليمية والعالمية، وتنوي حكومتي مزيد تعميق هذه الروابط وتعزيزها.

"ولقد ميَّز ضبط النفس والانفتاح سياستنا النووية. ونحن لم ننتهك أية اتفاقات دولية لا في عام ١٩٧٤ ولا اليوم في عام ١٩٩٨. وضبط النفس الذي تحلينا به طوال ٢٤ عاما، بعد أن برهنا على قدرتنا في عام ١٩٧٤، هو في حد ذاته مثال فريد من نوعه. بيد أن ضبط النفس يجب أن ينشأ عن القوة. ولا يمكن أن يقوم على التردد أو الشك. وسلسلة التجارب التي قامت بها الهند أدت إلى تبديد الشكوك. والعمل المتعلق بذلك كان متوازنا حيث أنه كان الحد الضروري الأدنى للحفاظ على عنصر لا يمكن إنقاصه من العناصر المكونة لحساباتنا الأمنية الوطنية.

"وبالتالي أعلنت الحكومة بالفعل أن الهند ستلتزم الآن وقفاً اختيارياً طوعياً وستمتنع عن إجراء تفجيرات جوفية لتجارب الأسلحة النووية. وبيَّنا أيضاً استعدادنا لإضفاء الصبغة النهائية على هذا الإعلان بحكم القانون.".

وتعهّد الهند بالوقف الاختياري أعاد رئيس الوزراء تأكيده في البيان الذي أدلى به أمام البرلمان الهندي في ٢٩ أيار/مايو، وذلك بعد التجربة الباكستانية بيوم واحد. وأعاد رئيس وزراء الهند أيضاً تأكيد الاهتمام بالدخول في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية، وفرض رقابة صارمة على الصادرات فيما يتعلق بالتكنولوجيات النووية والتكنولوجيات ذات الصلة بالقذائف، وكذلك فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وإبرام اتفاق يهدف إلى عدم "المبادرة بالاستخدام" مع باكستان وكذلك مع بلدان أخرى، بشكل ثنائي أو بشكل متعدد الأطراف.

ومناهج الهند المنطقية والتي تقوم على أساس عقلاني، والتي سبق أن أشرت إليها في بياني، بررتها تجارب باكستان النووية. وقد أثبتت هذه التجارب ما كان معروفاً على الدوام من أن باكستان كانت بحوزتها أسلحة نووية. وتوجه أدلة واضحة تبرهن على طبيعة برنامجها السرية. ومن الوثيق الصلة بالموضوع الإشارة في هذا السياق إلى أن الإرهاب العابر للحدود، الذي ما انفكت باكستان طوال الأعوام العشرة الماضية تشجعه وتساعده وتحرض عليه ضد الهند، له عنصر مكون لقدرتها النووية. ولقد كانت الهند ضحية هذا الإرهاب الذي لا بد أن يتوقف.

دعوني الآن أنتقل إلى مشاغلنا فيما يتعلق بالسلم والأمن في منطقتنا. وهذه المشاغل قد ازدادت إذ أصبحت بيئة الهند الأمنية معقدة بتراكم الأسلحة النووية والقذائف في البلدان المجاورة لنا. والتحسينات التي أدخلت في البيئة الأمنية في الغرب لم تشمل منطقتنا. ومشاكلنا لا تقتصر على جنوب آسيا وحدها بل هي أعمق وأوسع في نطاقها. ومن جهة أخرى كان نهج باكستان على الدوام مركزاً على الهند، وقد تجلى ذلك بوصفه من خلال التبرير الذي حاولت باكستان اعطاءه لتجربتهم.

والهند ملتزمة بصيانة السلم والأمن في منطقتنا وخارجها. ونظرتنا إلى المسائل الأمنية شاملة من حيث مداها ونطاقها. والمشاغل طبيعية بالنسبة لبلد مثل الهند يعيش فيه سدس البشرية. ومشاغل الهند الأمنية لا يمكن إنزالها إلى مستوى جنوب آسيا وحدها.

ولقد انتهجنا سياسة حفظ الأمن والاستقرار في منطقتنا وبذل الجهود من أجل توسيع نطاق علاقات الصداقة والتعاون مع جيراننا. فمع جارنا من جهة الغرب، باكستان، سعينا في جميع الأحوال إلى إقامة علاقة صداقة وتعاون تقوم على أساس الاحترام المتبادل والمراعاة لاهتمامات الطرف الثاني. وبحثنا عن سبل تعزيز التعاون والتطرق لكافة المسائل، بما فيها المسائل التي لا يتفق الطرفان في الرأي بشأنها. ولهذا الغرض كنا على الدوام مستعدين لانتهاج مسار الحوار الثنائي الشامل والبناء والمستدام. وأعيد إقرار عملية الحوار بمبادرة من الهند. ودخل الطرفان في عملية تحديد إطار شكليات الحوار، ونقلنا مقترحاتنا بهذا الخصوص إلى باكستان في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ونحن في انتظار رد الباكستانيين. ويتمثل جزء هام من سياساتنا تجاه باكستان في تشجيع تدابير بناء الثقة بين البلدين. وتقدمنا بهذا الخصوص بعدة مقترحات. وفي تلك الأثناء تقيدنا بمنتهى الدقة بتدابير بناء الثقة القائمة. وشملت هذه التدابير اتفاقاً بشأن حظر الهجوم على المرافق والمنشآت النووية للطرف الثاني. وفي هذا السياق فإن الاشاعة الكاذبة التي أطلقتها باكستان مؤخراً باحتمال هجوم هندي على منشآتها النووية أمر يستحق الشجب. فهو يدل على وجود عقلية لا بد لباكستان من التخلي عنها. فمحاولات زيادة حدة التوتر على الحدود، أو الدعاية من جانب باكستان، ليس من شأنها أن تـُفضي إلى إقامة روابط أفضل.

وقبل أن أختتم بياني أود أن أشير إلى أننا أوضحنا باستمرار أن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي لا بد من مناقشتهما في إطار عالمي وبطريقة شاملة وغير تمييزية. والتعيين الاصطناعي للحدود والنهج الانتقائية والتجزيئية التي تحاول قصر هذه المسائل على "جنوب آسيا" إنما هي نهج معيبة. ولقد سبق أن أشرت إلى أن بارامترات أمن الهند تتجاوز جنوب آسيا. ويجب عدم تجاهل مشاغلنا بهذا الخصوص. والبيان الذي اعتمده المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز بكرتاخينا لاحظ مؤخراً أن الوضع الحالي، الذي تلح فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن الأسلحة النووية توفر فوائد أمنية فريدة من نوعها بيد أنها تحتكر في نفس الوقت حق حيازتها، انما هو وضع تمييزي إلى حد بعيد ومتقلقل ولا يمكن أن يطول بقاؤه. وما زالت الهند ملتزمة بمواقف حركة عدم الانحياز من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد. وتدعو الهند كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية، بل والمجتمع الدولي، إلى الانضمام إليها في القيام في وقت مبكر بفتح مفاوضات من أجل وضع اتفاقية للأسلحة النووية كيما تتسنى معالجة هذه الأسلحة في إطار عالمي وغير تمييزي، كما هو الشأن بالنسبة لسلاحي الدمار الشامل الآخرين من خلال اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

السيد سانشيز أرناو (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية): سيدي الرئيس، هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفدي الكلمة خلال فترة رئاستكم. فبهذه المناسبة أود أن أؤكد لكم دعم بلادي لكم في مهمتكم. وأود أن أتقدم بتهانينا لسفراء كل من سوريا وسويسرا والسويد، الذين عملوا جاهدين بشكل فعال على النهوض بفعالية بأعمالنا أثناء هذه العام المحبط للعزائم في مؤتمر نزع السلاح.

وأود أن أخبر المؤتمر بأن حكومة بلدي أصدرت في ٢٨ أيار/مايو البلاغ الصحفي التالي:

"إن حكومة جمهورية الأرجنتين تعرب، إلحاقاً بالبلاغ الصحفي الصادر في ١٢ أيار/مايو بشأن التجارب النووية الهندية، عن استيائها من قيام باكستان بتفجيرات نووية.

"وهذه الأحداث تزيد من خطر سباق التسلح النووي الذي يمكن أن تكون له آثار معادية على السلم والأمن في المنطقة، وعلى الجهود الرامية إلى تشجيع عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

"وتدعو الأرجنتين الأمم الصديقة المعنية إلى وضع حد لهذه الأعمال والمصادقة فوراً على معاهدة عدم انتشار النووي ومعاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية.

"وتكرر الأرجنتين أيضاً تأكيد تعهدها الراسخ بعدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وهي على يقين من أن الامتناع عن استحداث و/أو امتلاك مثل هذه الأسلحة، وكذلك الشفافية الكاملة في هذا المجال، يوفران أفضل ضمان للسلم المتميز بالاستقرار والأمن الإقليمي والعالمي وللصداقة بين الأمم، كما يبرهن على ذلك الوضع الممتاز السائد في منطقة أمريكا الجنوبية".

ويكون وفدي ممتناً لو تم توزيع هذا البلاغ بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر. ونود أيضاً، كما فعل سفير شيلي، أن نوجه نظر المؤتمر إلى البلاغ الذي أصدرته مجموعة ريوم في ٢٩ أيار/مايو الماضي والذي أعادت فيه إدانة القيام بتجارب الأسلحة النووية وإلى القرار C/E/RES.39 الذي اعتمده في نفس

التاريخ مجلس وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي فيما يتعلق بالتجارب النووية التي قامت بها باكستان. ونظراً لأهمية هاتين الوثيقتين نكون ممتنين لو تم توزيعهما بوصفهما وثيقتين رسميتين من وثائق المؤتمر.

السيد سالاس (فنزويلا) (الكلمة بالإسبانية): اسمحوا لي قبل كل شيء، سيدي الرئيس، بأن أعبر لكم عن سروري لتوليكم رئاسة أعمالنا، ونحن متأكدون من أنها ستفضي إلى نتائج إيجابية تحت قيادتكم.

ونحن إذ نعبّر عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به اليوم سفير نيوزيلندا فإننا نشاطر مرة أخرى قلق المجتمع الدولي العام ورد فعله على القيام بالتجارب النووية التي تخل بالأمن الدولي وتعرض للخطر ذات وجود البشرية. وقد أصدرت حكومة فنزويلا بلاغاً جاء فيه أنها:

"تستنكر التجارب النووية التي قامت بها هذه المرة باكستان في ٢٨ أيار/مايو. كما تعيد تأكيد إدانتها للأفعال من هذا النوع، وهي تأسف لآثار ذلك السلبية على الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حظر للأسلحة النووية. وتحث حكومة فنزويلا حكومة جمهورية باكستان الصديقة على اتخاذ التدابير اللازمة للتوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية."

وهذه التجارب التي ليس لها ما يبررها في كل حالة من الأحوال، كما قلنا من قبل، بعيدة كل البعد عن تعزيز الأمن الإقليمي بل إنها تُحدث بالعكس انعداماً خطيراً في الأمن، وذلك ليس فقط فيما يتعلق بالمنطقة وإنما بالعالم بأكمله. وهذه التجارب تتعارض مع عملية نزع السلاح وعدم الانتشار المنشودة فضلا عن كونها تؤثر على تطور وذات تكوين القانون الدولي الذي يعطي الأسبقية بشكل متزايد لمصالح الجماعة على مصالح الفرد، بصرف النظر عما إذا كان الحديث عن قواعد المعاهدات أو القواعد العرفية الرامية إلى حفظ النظام العام الدولي والمصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل.

ونحث حكومة باكستان وكافة البلدان التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار وإلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تنضم إليهما في أقرب وقت ممكن ودون شروط.

والوضع الذي أدى إلى عقد هذه الجلسة من جديد يبرهن على الحاجة الملحة لإجراء وعقد مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، داخل المؤتمر. وبهذا الخصوص فإننا نؤيد كل التأييد أي اقتراح يسمح لنا بالمضي قدما في نظرنا في هذه المسألة.

السيد غالييغوس تشيريبوغا (إكوادور) (الكلمة بالإسبانية): سيدي الرئيس، لا بد لي أن أهنئكم بمناسبة توليكم الرئاسة وأن أعدكم بدعم وفدي من أجل توفيقكم في أعمالكم. كما أهنئ ممثل سوريا الدائم الذي شغل منصب رئاسة المؤتمر قبلكم.

ولقد شهدت إكوادور بقلق التجارب النووية التي قامت بها الهند وباكستان، وأود بهذا الشأن أن أوجه نظر مؤتمر نزع السلاح إلى البيانين اللذين أدلى بهما وزير خارجية إكوادور. فجاء في البيان المتعلق بالهند ما يلي:

"نظرا لإعلان الحكومة الهندية عن إجراء ذلك البلد لثلاث تجارب نووية في ١١ أيار/مايو تعرب حكومة إكوادور عن رفضها الشديد للغاية واستنكارها هذه الأفعال التي هي مخالفة لهدف عدم الانتشار النووي وتثير التوتر في المنطقة. وتعيد حكومة إكوادور تأكيد أن هذه التجارب تشكل تحدياً لمبادئ ومقاصد عدم الانتشار التي أعلنها المجتمع الدولي، بما فيه الهند نفسها، منذ عام ١٩٩٤. وإكوادور تؤيد بدون قيد أو شرط النظام الدولي المحدد في معاهدة عدم الانتشار وترى أنه ضروري لمواصلة العمل من أجل إبرام صك عالمي غير تمييزي فعال ومتعدد الأطراف ويمكن التحقق منه ومن شأنه أن يحظر أي شكل من أشكال تجارب تفجيرات الأسلحة النووية على أي نطاق كان. وإكوادور تنتهج سياسة راسخة وثابتة قوامها رفض التجارب النووية التي تتعارض مع آمال المجتمع الدولي الذي يريد حظر هذه الأسلحة نهائياً والتي تخلق فضلا عن ذلك مخاطر للبيئة والصحة والأمن العالمي. وتحث إكوادور الهند على التخلي عن التجارب النووية نهائياً ووضع مبادرة بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية موضع التطبيق العملي لدى اعتماد وقف اختياري من طرف واحد، وهي مبادرة تمثل أمارة حسن نية تجاه المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح".

أما فيما يتعلق بباكستان، فجاء في البيان ما يلي:

"تعرب إكوادور عن رفضها الشديد واستنكارها للتجارب النووية التي قامت بها باكستان بالأمس والتي هي مخالفة لعمليات عدم الانتشار النووي والجهود الرامية إلى توسيع مناطق العالم الخالية من الأسلحة النووية. وتعيد حكومة إكوادور تأكيد أن هذه التجارب تزيد من حدة التوتر في المنطقة وتتعارض مع مبادئ وأهداف عدم الانتشار التي أعلنها المجتمع الدولي، بما فيه باكستان. وبهذه المناسبة تكرر إكوادور تأييدها غير المشروط لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتعهدها بمواصلة العمل من أجل إنجاز صك دولي شامل وغير تمييزي وقابل للتحقق من شأنه أن يحظر كافة أنواع تجارب تفجيرات الأسلحة النووية. وتدعو إكوادور حكومة باكستان إلى عدم الاستمرار في هذه التجارب النووية، وذلك ليس فقط لأنها تتعارض مع آمال المجتمع الدولي وإنما أيضا بسبب الخطر الهائل الذي تمثله على البيئة والصحة والأمن في جميع أنحاء العالم. ونظرا لهذا التقصير الجديد في مواصلة عمليات إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية، تحث إكوادور المجتمع الدولي على فرض وقف اختياري فوري، بوصف ذلك الضمان الوحيد لاحترام المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح".

وتنضم إكوادور إلى البيانين اللذين أدلى بهما كل من مجلس وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وتأمل أن يتخذ هذا المؤتمر موقفا بتوافق الآراء بشأن الاقتراح الذي تقدم به سفير نيوزيلندا والذي شارك في تقديمه ٥٠ عضوا.

**السيد الحسامي** (الجمهورية العربية السورية) (الكلمة بالعربية):

السيد الرئيس، أقدم لكم تهنئة حارة على توليكم سلطة الرئاسة لهذا المؤتمر الآن وأرجو لكم التوفيق وأؤكد لكم حرصي على التعاون معكم في أداء مهمتكم خصوصاً في مشاوراتكم الرئاسية المتعلقة بالبند الأول من جدول أعمال هذا المؤتمر.

إن البيانات التي استمعنا إليها سابقاً بخصوص التفجيرات النووية الهندية واليوم بخصوص التفجيرات النووية الباكستانية عبَّرت بدرجات مختلفة عن الأسف والقلق وبعضها عن الصدمة وهذه مواقف لها ما يبررها لأن السلاح النووي هو أخطر سلاح تدمير شامل ولأن المجتمع الدولي يسعى منذ نحو ثلاثة عقود الى إزالة هذا السلاح ولكن مع الأسف دون جدوى. أذكر أنني في أول بيان ألقيته أمام هذا المؤتمر خلال هذه الدورة قلت بأن هناك خللاً خطيراً في نظام منع الانتشار النووي أدى في الواقع الى تحرير هذا الانتشار وليس الى منعه. وهذه حقيقة مع الأسف. وحقيقة صار لها أكثر من ربع قرن لذلك أتساءل هل فوجئت فعلاً معظم الدول الأعضاء وخصوصاً الدول النووية بما حصل في شبه القارة الهندية، وهل ستفاجأ مثلاً لو قامت إسرائيل بتفجيرات نووية مماثلة أو هاجمت برأس نووي دولة عربية أو دولاً عربية؟

إن ما حدث لم يكن مفاجأة لأننا كنا ندرك جميعاً الخلل الخطير الذي استمر طويلاً في نظام منع الانتشار النووي منذ إقرار معاهدة منع الانتشار ودخولها حيز التنفيذ ومنذ ذلك الوقت كنا دوماً أمام حقيقة الحقيقة الأولى أن أي انتشار لاحق للسلاح النووي سيكون مسؤولية الدول النووية لأنها هي التي تملك هذا السلاح حصراً، والحقيقة الثانية أنه بعد ذلك اليوم، يوم إقرار معاهدة عدم الانتشار، لم يعد يوجد للدول النووية أي مبرر للاستمرار في تسلحها النووي طالما أن اتفاقية منع الانتشار قد وضعت بموافقتها ورضاها، بما في ذلك المادة السادسة من الاتفاقية التي لم تنفذها هذه الدول حتى الآن في الوقت الذي كان من المفروض أن تنفذ هذه الدول التزاماتها كما نصت المادة في أقرب وقت.

ومن ناحية أخرى أصبحنا أمام صنف جديد من الدول المسلحة نووياً. كيف تسلحت اسرائيل نووياً؟ ومن سلحها؟ إنها الآن تهدد المنطقة العربية من أقصاها الى أقصاها بهذا السلاح المدمِّر وترفض وما تزال الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار أو وضع منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كل ذلك حصل في ظل معاهدة منع الانتشار النووي وبالرغم من التحذيرات المختلفة التي وجهتها دول عديدة وخصوصاً الدول العربية الى مخاطر الاستمرار في هذا الخلل وآخر ذلك كان في مؤتمر عام ١٩٩٥ في نيويورك. إن البيان الذي قدمته نيوزيلندا مع عدد من الدول الأعضاء يتصدى للحالة الراهنة في شبه القارة الهندية ولكنه يستثني الحالة الأخرى الخطيرة والمتفجرة الباقية في العالم وهي حالة انفراد اسرائيل بامتلاك السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط. لذلك فإن الأحداث الأخيرة في شبه القارة الهندية يجب أن تكون دافعاً للدول النووية الى صحوة تفكر فيها بصورة جادة بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها تجاه الأمن والسلم الدوليين وتدفعها الى العمل بشكل ايجابي في إطار مؤتمر نزع السلاح باتجاه وضع الآليات اللازمة لتفعيل البند الأول من جدول أعمال هذا المؤتمر الذي يحظى بأعلى أولوية.

وأخيرا، سيدي الرئيس، أرجو أن تسمحوا لي بأن أقرأ عليكم ما قاله السيد فاروق الشرع وزير الخارجية للجمهورية العربية السورية في المؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز في كرتاخينا يوم ٢١ أيار/مايو ١٩٩٨:

"لقد امتلكت اسرائيل السلاح النووي بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة وعملت وما تزال لمنع العرب والمسلمين من امتلاك هذا السلاح وأي نوع آخر من السلاح. ورفضت وما تزال مطلب دول المنطقة لتحويل الشرق الأوسط الى منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وعندما عـُقد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الأمم المتحدة عام ١٩٩٥ أصرت حركة عدم الانحياز على عدد من النقاط من أهمها الالتزام بعالمية المعاهدة ورفض استثناء أي دولة من الانضمام الى المعاهدة إذا ما أردنا فعلاً أن نضع حداً لانتشار الأسلحة النووية في العالم. واليوم إنها لمفارقة غريبة جداً أن نرى الذين قمعوا هذا الموقف الايجابي لحركة عدم الانحياز في ذلك الوقت يبدون بالغ القلق اليوم إزاء التجارب النووية التي حدثت مؤخراً في الهند ويناشدون باكستان أن لا تحذو حذوها. إن الهند وباكستان بلدان جاران وعضوان هامان في حركة عدم الانحياز وترتبط بلادي سوريا معهما بعلاقات تاريخية حميمة. وانطلاقاً من الحرص المشترك على أمنهما نؤكد مرة أخرى موقفنا المبدئي الذي طالب في مؤتمر عام ١٩٩٥ بعدم استثناء أي دولة، وفي المقدمة اسرائيل التي تملك مخزونا كبيراً، من الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لوضع حد لسباق التسلح في الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وتخليصهما من كافة أسلحة الدمار الشامل".

السيد كيرفيرس (هولندا): اسمحوا لي أن أدلي ببيان كان سفير بلدي الذي تأخر في العودة من هولندا إلى جنيف ينوي الإدلاء به أمامكم في هذه الجلسة الاستثنائية العامة.

سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفدي الكلمة في فترة رئاستكم اسمحوا لي أن أهنئكم بمناسبة توليكم الرئاسة وأن أؤكد لكم تعاون هولندا الكامل في تنفيذ مسؤولياتكم.

وينضم وفدي إلى البيان الذي أدلى به باسم عدد من الوفود ممثل نيوزيلندا الموقر صباح هذا اليوم. وبالإضافة إلى ذلك تود هولندا أن تدلي بالبيان التالي:

لقد علمت حكومتي ببالغ القلق والجزع بتفجيرات التجارب النووية التي قامت بها باكستان في ٢٨ و ٣٠ أيار/مايو. وهذه التفجيرات، التي جاءت بهذه السرعة بعد التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية التي قامت بها الهند، قد يكون لها أثر عميق ليس فقط على السلم والاستقرار في المنطقة وإنما أيضا على الجهود العالمية الرامية إلى الحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح تدريجيا. ولقد فكرت هولندا بعناية في كيفية رد الفعل على هذا التطور. وكخطوة أولى قررت حكومتي تجميد كافة أشكال المعونة المباشرة في مجال الاقتصاد الكلي المقدمة من حكومة هولندا إلى حكومة باكستان. وبالإضافة إلى ذلك لن تصدر في المستقبل أية تراخيص لتصدير الأسلحة. وستتم مناقشة التدابير الإضافية الأخرى المحتملة في إطار الاتحاد الأوروبي.

ومن المؤسف للغاية أن التطورات الإيجابية في مجال الحد من الأسلحة النووية وعدم الانتشار قد شهدت انتكاسة خطيرة من جراء التجارب النووية لكل من باكستان والهند. فبإجراء التجارب رفضت باكستان الخيار المجدي المتمثل في العمل مع المجتمع الدولي من أجل خلق بيئة مفضية إلى نزع السلاح النووي، في مؤتمر نزع السلاح وخارجه. وتدعو حكومتي باكستان والهند إلى الإقتداء بمثال البلدان الأخرى في الأعوام الأخيرة والابتعاد عن حافة الهاوية النووية.

والتجارب النووية التي قامت بها الهند ليست فقط رفضا لمعاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية في حد ذاته وإنما هي أيضا رفض للعملية التي أيدها المجتمع الدولي والمتمثلة في الاتفاق على خطوات عملية على طريق إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الأساس الوحيد لتأمين تحقيق هذا الهدف المنشود منذ زمن طويل. كما أن التدابير الأخرى، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتفاوض في معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، لا تقل عن ذلك أهمية في هذا الإطار. ويجب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات لضمان هذه الصكوك الحيوية للأمن والاستقرار العالميين والسهر على ألا تزيد باكستان وغيرها من الدول التي لا تزال خارج معاهدة عدم الانتشار عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية - سواء بشكل قانوني أو بشكل فعلي. وفي نفس الوقت يجب أن تعطي الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية المثل بإعادة تأكيد التزامها بنزع السلاح النووي. ولا تزال هولندا مستعدة للمساهمة بنشاط في هذه العملية.

والتجارب النووية التي قامت بها باكستان تعرض للخطر استقرار العالم، ولكن تعرض للخطر بشكل خاص الأمن في منطقة جنوب آسيا. وتحث حكومتي باكستان على التخلي بشكل لا لبس فيه عن مزيد التجارب النووية للمساعدة على تلافي سباق تسلح خطير، نووياً كان أم تقليدياً. وتدعو كلا من باكستان والهند إلى التحلي بضبط النفس بعد تجاربهما النووية الأخيرة. وعلى باكستان والهند أن تتبعا المجتمع الدولي في إعادة تأكيد جهوده لتعزيز السلم والأمن الدوليين عن طريق المساهمة بحسن نية في الخطوات المقبولة من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وبناء على ذلك فإن هولندا تدعو أيضا، من جديد، الهند وباكستان إلى التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمصادقة عليها، كما تدعوهما إلى التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمصادقة عليها، والدخول في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا زال يحدوني خالص الأمل أن يتسنى لنا في هذه الدورة الاتفاق على اسهامات ذات شأن من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إزالة الأسلحة النووية.

**السيد نافيكاس** (ليتوانيا): سيدي الرئيس، يتقدم لكم وفدي بتهانيه بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم أيضا الدعم الكامل لوفد بلدي ذي مركز المراقب لدى المؤتمر، وأن أتمنى لكم كل التوفيق في الاضطلاع بواجباتكم. وأتقدم أيضا بأخلص عبارات الشكر لمن سبقوكم في الرئاسة وأعني بذلك السفير نوربرغ ممثل السويد، والسفير هوفر ممثل سويسرا، والسفير الحسامي ممثل الجمهورية العربية السورية، لإسهامهم في عمل المؤتمر.

وسأتحدث بإيجاز شديد. إن ليتوانيا يساورها بالغ القلق إزاء تطور الوضع في شبه قارة جنوب آسيا. ولقد انضم بلدي إلى البيان الذي أدلى به لدى افتتاح جلسة اليوم ممثل نيوزيلندا الموقر.

إضافة إلى ذلك أود أن أوجه نظركم إلى البيان الذي أصدرته وزارة خارجية ليتوانيا في ٢٩ أيار/مايو والذي جاء فيه ما يلي:

"تعرب ليتوانيا عن أسفها الشديد وعن قلقها إزاء سلسلة التجارب النووية الجوفية التي قامت بها باكستان في ٢٨ أيار/مايو والتجارب التي قامت بها الهند في ١١ و١٣ أيار/مايو.

"وتدعو وزارة خارجية ليتوانيا باكستان والهند إلى الامتناع عن التصريحات والأعمال التي يمكن أن تعقد الوضع المتوتر، وفي نفس الوقت السعي إلى إعادة إقرار الحوار الثنائي والاستقرار في المنطقة. وتحث وزارة الخارجية الدولتين على القيام فوراً بإعلان وقف اختياري لبرامج استحداث الأسلحة النووية والتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨، وكذلك على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦".

وأكون ممتنناً لو تكرمتم بتعميم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

**السيد كيرولف** (الدانمرك): سيدي الرئيس، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أهنئكم باسم وفدي بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

واسمحوا لي أن أبدأ هذا البيان بالإشارة إلى أن بلدي، الدانمرك، طرف في البيان الذي أدلى به هذا الصباح سفير نيوزيلندا الموقر باسم عدد من الدول الأعضاء والدول ذات مركز المراقب في المؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك البيان يود وفدي أن يقرأ عليكم بياناً صحفياً أصدره وزير خارجية الدانمرك في ٢٨ أيار/مايو:

"تشكل سلسلة التجارب النووية الجوفية التي قامت بها باكستان اليوم تطوراً يبعث على بالغ القلق. فهي تحدث تدهوراً خطيراً في الوضع في جنوب آسيا.

"ولا بد أن أحث بشدة باكستان، وكذلك الهند، على الامتناع عن الدخول في سباق تسلح نووي في المنطقة. وعلى الحكومتين التحلي بأقصى قدر من ضبط النفس.

"وبالقيام بالتجارب النووية تجاهلت باكستان نصيحة المجتمع الدولي، بما فيه الدانمرك، بالتحلي بضبط النفس.

"وباكستان، إلى جانب الهند، ومن خلال التجارب التي قامت بها، تحمل مسؤولية كبيرة عن تعريض اتفاقات نزع السلاح في المجال النووي للخطر.

"وبتجارب الأسلحة النووية في الهند وباكستان تم تحدي التطور العالمي الإيجابي في مجال نزع السلاح النووي في الأعوام الأربعة أو الخمسة الماضية.

"بناء على ذلك أدعو بشدة كلاً من البلدين إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن وبدون أية شروط.

"وسنناقش هذا التطور الأخير مع شركائنا في مجال نزع السلاح في الأمم المتحدة، وفي منظمة حلف شمال الأطلسي، وكذلك في الاتحاد الأوروبي وغير ذلك من المحافل، بما في ذلك بلدان أوروبا الشمالية.

"ولقد استدعيت اليوم سفير باكستان.

"وسأخبر لجنة الشؤون الخارجية التابعة للبرلمان الدانمركي بالوضع".

السيد أكرم (باكستان): لعل هذه الدورة أول دورة استثنائية يعقدها مؤتمر نزع السلاح في تاريخه، ووفدي مسرور جداً لأن هذه الدورة الاستثنائية قد كُرست للأزمة في جنوب آسيا. وما انفكت باكستان تحاول، طوال أعوام عديدة، توجيه نظر المجتمع الدولي ونظر هذه الهيئة إلى مخاطر النزاع، بما في ذلك التهديد النووي الصادر عن الهند. وبناء على ذلك لم نعترض على هذه المناقشة المحددة بينما اعترضت الهند على عقد دورة استثنائية بعد التجارب التي قامت بها، ولكننا رحبنا بهذه الدورة الاستثنائية. ونحن مسرورون لأن نقاشاً شاملاً ومستفيضاً قد دار حول كافة جوانب الوضع.

وباكستان لم تستحث الأزمة الأمنية الحالية ولم تبادر بخلقها. وكنا مضطرين لاعتبارات أمنية وأخرى وطنية للرد على تجارب الهند النووية الاستفزازية. ونحن مسرورون لأن هذا التسلسل للأفعال وردود الأفعال قد تم التسليم به على نطاق واسع في البيانات التي استمعنا إليها اليوم هنا في هذا المحفل.

والهند أجرت تجاربها في يومي ١١ و١٣ أيار/مايو ١٩٩٨. وكما رأينا فإن هذه التجارب تبعتها بعد ذلك بوقت قصير بيانات استفزازية وتهديدات ضد باكستان. وبلغت هذه التهديدات ذروتها في تقارير أفادت بضربة واقية مخططة ضد مرافق باكستان الحساسة في ليلة ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨. فلمن شاء التقليل من أهمية هذه التقارير أن يفعل ذلك لكن باكستان، التي تعرضت للاعتداء الهندي في ثلاث مناسبات، لا يمكنها أن تسمح لنفسها بتجاهل التقارير الجديرة بالثقة التي تلقيناها في تلك الليلة بشأن الضربات، وقد وجهت تلك الليلة نظر العالم إلى طبيعة وعمق ومخاطر الأزمة في جنوب آسيا.

وهكذا تحولت أزمة الانتشار النووي في جنوب آسيا إلى أزمة أمنية كبيرة، وهذه الأزمة الأمنية هي المسألة التي يجب أن يعالجها المجتمع الدولي. وحكومة باكستان تفهم وتقدر الشعور بالقلق في أجزاء عديدة من المجتمع الدولي إزاء استئناف التجارب النووية وتصاعد التوتر في جنوب آسيا. ونقدر كل التقدير مساعي قادة العالم - الرئيس كلينتون رئيس الولايات المتحدة، والرئيس جيانغ زيمين رئيس جمهورية الصين الشعبية، ورئيس وزراء المملكة المتحدة توني بلير، ورئيس وزراء اليابان هاشيموتو، وعدة قادة آخرين - ممن حاولوا بصفة شخصية اقناع رئيس وزرائنا والحكومة بممارسة ضبط النفس. ونحن نقدر جهودهم. ونود أن نقول لهم إننا راعينا آراءهم كل المراعاة. وقد قسنا بعناية العوامل المؤيدة لإجراء تجاربنا وتلك التي تعارض قيامها بها. وكما لاحظ ذلك ممثل الولايات المتحدة الموقر فقد تعاملنا مع كافة أصدقائنا بأمانة. ولم

نخدع أحداً. وأود أن أتوجه إلى زميلي من استراليا بهذا الخصوص وأقول له إننا نرفض ما صدر عنه من مزاعم حول الخداع.

وفي هذا السياق دعوني أذكّر بخداع آخر. أثناء المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حضّ رئيس وزراء استراليا السابق فرنسا على وقف برنامجها للتجارب النووية قائلاً في نفس الوقت إن عملية حظر التجارب النووية إنما تتعلق بصد بلدان مثل العراق وباكستان وبالتالي على فرنسا ألا تقلق لبلدان مثل ألمانيا. وهذا ليس خداعاً فقط وإنما فيه أيضاً شيء من العنصرية.

ونحن إذ نقدر المشاعر التي تم الاعراب عنها نحث جميع أصدقائنا على الامتناع عن استخدام لهجة متطرفة. وبودي أن أقول لاصدقائنا من كندا أنهم عندما زودوا الهند بمفاعل للبحث غير مضمون تم تحويل وقوده لأغراض إجراء أول تفجير تجريبي للهند، لم تصف باكستان ذلك الفعل بأنه فعل غير مسؤول، وإن كان بامكاننا أن نفعل ذلك. وبالتالي فإنني أعتقد أنه لا بد لنا من معالجة هذه المسألة بما تستحقه من جدّ وجدية، وقد اتخذت باكستان الاجراءات بكامل المسؤولية وبمعرفة كاملة بالتكاليف التي يتطلبها ذلك.

وقد أصبح قرارنا حتمياً في واقع الأمر بسبب ثلاثة عوامل: أولاً، التصاعد المستمر في الاستفزازات والتهديدات الصادرة عن الهند. وقيل لنا إن الهند دولة حائزة للأسلحة النووية. وسمعنا منذ قليل تكراراً لذلك القول هنا اليوم. وقيل لنا إن الهند ستستخدم الأسلحة النووية. وقيل لنا إن التوازن الاستراتيجي قد غيرته تجارب الهند، وبإمكان الهند الآن أن تلقن باكستان درساً. فكان علينا أن نأخذ كل ذلك بعين الاعتبار. ثانياً، كان هناك رد فعل المجتمع العالمي الضعيف والمتحيز على تجارب الهند وتهديداتها. ومن الواضح أنه ما من أحد كان - أو هو الآن - على استعداد لضمان أمن باكستان. فلنا أن نفعل ذلك بأنفسنا. وبالتالي نحن نعتقد أن انتقاد تجارب باكستان، الذي صدر عن البعض من أصدقائنا الذين يتمتعون بمظلة منظمة حلف شمال الأطلسي الأمنية، ليس منصفاً. أما العامل الثالث ذو الصلة بقرارنا فقد كان إدراك أنه، نظراً لطبيعة النظام الهندي، لم يكن بإمكاننا أن نترك أي مجال للشك في مصداقية قدرتنا على الردع وعلى الرد بشكل مدمر على أي عدوان ضد بلدنا أو أية ضربات وقائية ضد منشآتنا.

وهكذا اتخذت باكستان القرار الصعب والمؤلم جداً بالرد على تجارب الهند. ولكن الفرق بين ما قامت به الهند وباكستان من أفعال حاسم ونأمل أن يضع أصدقاؤنا ذلك في اعتبارهم. فتجارب الهند كانت استفزازاً. فيما كانت تجارب باكستان رد فعل. ولقد زعزعت تجارب الهند استقرار التوازن الأمني في جنوب آسيا. فيما أعادت تجارب باكستان إقرار توازن الردع المتبادل في جنوب آسيا. وبناء على ذلك تأسف باكستان لتقصير البعض من أصدقائنا في تقدير هذا الفرق بين ما قامت به الهند من أفعال ورد فعلنا عليها. ونحن نعتقد أن العقوبات وغير ذلك من الاجراءات التي اتخذها البعض ضد باكستان غير منصفة وظالمة وسوف يتضح في التحليل النهائي أنها ستعطي النتيجة العكسية.

ولقد رحّبت باكستان بعرض وساطة أمين عام الأمم المتحدة. ولكن مع الأسف رفضت الهند وساطة الأمين العام. كما رحّبت بالمبادرة التي قامت بها الولايات المتحدة للدعوة إلى عقد اجتماع لوزراء خارجية الأعضاء الخمسة الدائمي العضوية في مجلس الأمن بجنيف اعتباراً من بعد الغد. ونحن نتطلع إلى خاتمة منصفة وعادلة لهذا الاجتماع تعكس حقائق الوضع.

وكل أزمة تشكل تحدياً، ولكنها أحياناً توفر فرصة. فهذه الأزمة توفر اليوم للمجتمع الدولي الفرصة لإقامة بنية تتميز بالاستقرار للسلم والأمن في جنوب آسيا من خلال الحوار والتوافق في الرأي. وبالتالي فإنه من الأساسي ألا نركز تركيزاً ضيقاً فقط على مسألة عدم الانتشار. فالسلم والأمن في جنوب آسيا يجب معالجتهما بطريقة شاملة.

والمجتمع الدولي بحاجة الآن إلى التطلع إلى المستقبل. ونحن نعتقد أنه يوجد على الأقل أربعة جوانب في حاجة إلى معالجة هي: أولاً، التدابير لتفادي الخلاف والحد من حدة حالات التوتر القائمة؛ ثانياً، اتخاذ خطوات لتشجيع الاستقرار النووي في جنوب آسيا وتأمين عدم مزيد الانتشار النووي؛ ثالثاً، المخاطر التي يشكلها اختلال التوازن في الأسلحة والقوى التقليدية بين الهند وباكستان؛ رابعاً، الحاجة إلى تسوية الخلاف الأساسي القائم بخصوص جامو وكشمير، وهو خلاف يعد مرد المواجهة بين الهند وباكستان.

أما فيما يتعلق بتفادي النزاع فلا بد أن يكون واضحاً أن اقتراح الهند بشأن الاتفاق على عدم المبادرة باستخدام السلاح النووي مخادع نوعاً ما. وربما كان الهدف منه أن يجعل من الآمن للهند أن تواصل استخدام تفوقها في مجال الأسلحة التقليدية لتهديد باكستان وغيرها من جيرانها الأصغر حجماً والضغط عليها. وقد اقترحت باكستان اتفاقاً أشمل بشأن عدم الاعتداء يحظر كافة أشكال استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، كما يقضي بذلك ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية، وفي الأجل القصير، أشد ما يحتاج إليه الأمر هو على الأقل توافق دولي في الرأي حول كيفية تثبيت الوضع - أو بعبارة أخرى كيفية منع نشوب سباق تسلح نووي مفتوح في جنوب آسيا. وباكستان مستعدة للمشاركة والمساهمة في المساعي الدولية لتحقيق هذا التثبيت ولإقامة ما يمكن تسميته بنظام لضبط النفس النووي في جنوب آسيا. وباكستان ليست مهتمة بسباق التسلح مع الهند، كما وأن باكستان لا تسعى إلى تحصيل مركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية. وتجاربنا كانت ذات وجهة دفاعية وكان الغرض منها إقرار التوازن الاستراتيجي في المنطقة. وسوف نتكيف وفق مصلحة باكستان الفضلى، بحسب تطور الأحداث في مختلف المجالات ذات الصلة. وسنظل نتحلى بضبط النفس في ميدان التسلح كأمة واعية ومسؤولة. وسيتحدد ردنا بعناية بحسب درجة الاستفزاز.

وفي هذا السياق لا يمكننا في باكستان أن نتجاهل أن الهند أعلنت نفسها دولة نووية، وأعلنت أنها ستضع رؤوساً نووية على قذائفها. وقد بدأت بالفعل تنشر القذائف ذات القدرة النووية وهددت باستخدام أسلحتها النووية في حالة نشوب خلاف تقليدي أو غير تقليدي على حد سواء. وأكد ذلك بيان الهند الذي أدلي به هنا منذ دقائق قليلة. فالأسئلة التي تطرح نفسها هي: هل يقبل العالم بالهند كدولة حائزة للأسلحة النووية؟ وإذا لم يكن يقبل بذلك فكيف يغير العالم حقيقة قدرات الهند في مجال الأسلحة النووية؟ وهل أن مطالبة الهند - وأيضاً باكستان - بالتوقيع على معاهدة عدم الانتشار الآن مطالبة واقعية بعد ما قامتا به من تجارب علماً بأن الهند رفضت التوقيع على معاهدة عدم الانتشار طوال الـ٣٠ عاماً الماضية؟

هذه الأسئلة وثيقة الصلة بالموضوع ولكنها وثيقة الصلة بالموضوع للغاية بالنسبة لباكستان. وعند تقييم موقفنا من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيكون من الأهمية بمكان بالنسبة لنا معرفة ما إذا كانت الهند ستظل تقوم بالمزيد من التجارب النووية، وما إذا كانت ستعتبر في معاهدة الحظر الشامل دولة حائزة للأسلحة النووية أو دولة غير حائزة للأسلحة النووية أو أي شيء آخر. وعلى نحو مماثل، وفيما يتعلق

بمعاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية، ترى باكستان أن هذه المسألة تتوقف الآن على مركز الهند النووي، ودرجة تسلحها، وحجم ونوعية مخزوناتها من المواد الانشطارية. ولا يمكن لباكستان أن تسمح للهند مرة أخرى بزعزعة استقرار توازن الردع في المستقبل من خلال عدم التناظر في مستوى مخزونات المواد الانشطارية. وكذلك فإننا لا يمكننا أن نسمح بوضع نكون فيه في مركز نقص من حيث القدرات في مجال القذائف.

ومع ذلك فإن باكستان مستعدة للنظر في سبل التزام ضبط النفس المتبادل الذي يمكن أن يساعد على تثبيت الوضع النووي في جنوب آسيا. ويمكن أن يتم ذلك من خلال الاتفاقات القائمة أو من خلال تدابير محددة مصممة خصيصا لنظام لضبط النفس النووي في جنوب آسيا. ويمكن أن يشمل هذا النظام أيضا التدابير لعزل الأثر الانتشاري للتطوارت الأخيرة في جنوب آسيا على بقية العالم.

وضبط النفس والتوازن في المجال النووي في جنوب آسيا سيكونان ممكنين إذا رافقتهما تدابير فعالة وجديرة بالثقة من أجل إقامة قدر أكبر من التوازن والتناظر في قدرات الأسلحة التقليدية في المنطقة. وفي هذا السياق لا بد لنا ألا نغفل مشتريات الهند الهائلة من الأسلحة التي تعاقدت بشأنها أو تفكر في اقتنائها من مصادر مختلفة. وميزانية الدفاع الهندية التي أُعلن عنها اليوم قد زادت من تصعيد الإنفاق. كما ولا يمكن للعالم أن يتجاهل كون قدرات باكستان التقليدية تآكلت باستمرار على مدى الأعوام نتيجة عمليات الحظر والتقييد التمييزية.

وأخيرا، لا بد من التسليم بكون خطر النزاع بين باكستان والهند، سواء كان تقليديا أو غير تقليدي، ينشأ عن الخلاف القائم بخصوص جامو وكشمير. ولن يكفي التخفيف من حدة التوتر وإخفاء هذه المشكلة الشائكة مرة أخرى تحت البساط. والهند تصور مسألة كشمير بأنها مشكلة إرهاب. وهذا أمر لا مصداقية له. وواقع الأمر أنه يوجد ٦٠٠ ٠٠٠ جندي هندي يحتلون كشمير، الذي هو إقليم بحجم بلجيكا. فيوجد جندي هندي لكل ثلاثة رجال كشميريين. فالمشكلة ليست مشكلة إرهاب. بل الأمر مسألة حملة لقمع حرية تنقل شعب ظل تحت السيطرة الاستعمارية الهندية طوال الـ ٥٠ عاما الماضية. ولا بد للهند من أن توافق على خطوات جديرة بالثقة من أجل ايجاد حل لهذه المشكلة.

ولم تستطع الهند وباكستان حل هذه المشكلة حلاً ثنائيا طوال ٥٠ عاما. ولقد حان الأوان بناء على ذلك لأن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات جماعية لمحاولة تنفيذ قرارات مجلس أمن الأمم المتحدة بشأن كشمير. وأقل ما يمكن أن يفعله هو أن يضع إطارا سياسيا يمكن فيه ايجاد حل لكشمير. ويجب أن يقدم دعما نشطا وقوة دافعة للمفاوضات الثنائية في المستقبل بين باكستان والهند بشأن كشمير. ويجب ألا يسمح المجتمع الدولي للهند بأن تحبط المفاوضات الحقيقية بشأن مسألة كشمير مرة أخرى.

ولقد أعاد رئيس وزراء باكستان تأكيد تصميم حكومتنا على استئناف الحوار بين باكستان والهند للتطرق لكافة المسائل العالقة، بما فيها مسألة جامو وكشمير الأساسية، وكذلك السلم والأمن. ففي العام الماضي توصلت الهند وباكستان إلى اتفاق بشأن شكليات هذه المفاوضات. ونأمل أن تكون الهند على مستوى الاتفاق وتنفذ ذلك الاتفاق كيما يتسنى لنا استئناف محادثاتنا في أقرب وقت ممكن. وبودنا أن ننزع فتيل التوتر الإقليمي، وهذا الأمر لا يمكن أن يتوصل إليه إلا عن طريق تسوية الخلاف بشأن جامو وكشمير. وبناء

على ذلك فإن المسؤولية تقع على عاتق كل الذين يريدون السلم حقا لوضع ثقلهم من أجل تسوية مبكرة لهذه المشكلة الأساسية.

ولا بد لمؤتمر نزع السلاح أن يلعب دوره في تعزيز السلم والأمن في جنوب آسيا. ومؤتمر نزع السلاح في وضع يسمح له بمعالجة المشكلة في جنوب آسيا بطريقتين. أولاً، بإمكان مؤتمر نزع السلاح أن يتوصل إلى اتفاقات هامة من أجل التحرك بشكل حقيقي في اتجاه نزع السلاح النووي. وكما قيل هنا فإن هذا نداء إلى الصحوة من أجل نزع السلاح النووي. وهذه الأزمة إذا استخدمت بهذه الطريقة يمكن أن تساهم في إحراز تقدم في هذا المجال. ويكون نزع السلاح النووي إسهاما في ضبط النفس في جنوب آسيا أيضاً. ثانياً، بإمكان مؤتمر نزع السلاح أن يساهم بشكل مباشر أكثر في إجراء مناقشات بشأن الوضع في جنوب آسيا وفي محاولة ترويج مفهوم للسلم والاستقرار الإقليميين يمكن ضمانه أو يمكن وضعه في إطار بيئة أمنية عالمية.

وباكستان مستعدة للتعاون مع المجتمع الدولي لوضع حد للأزمة في جنوب آسيا ولبناء هيكل سلم وأمن يتميز بالاستقرار في المنطقة. ولكن دعونا لا ننسى أن التعاون والضغط لا يتفق أحدهما مع الآخر.

**الرئيس**: أشكر سفير باكستان على بيانه. وبهذا تكتمل قائمة متحدثي اليوم. هل هناك أي وفد آخر يرغب في تناول الكلمة؟ نعم، أرى أن سفير أستراليا يطلب الكلمة.

**السيد كامبل** (استراليا): أريد فقط أن أذكّر الوفود بأننا كنا قررنا إجراء مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية بشأن الألغام البرية اليوم. وواضح أن ذلك لم يتم. ونحن نأمل إعادة جدولة هذه المشاورات وعقدها صباح يوم الخميس، رهناً بتوافر القاعات، وآمل أن نكون في بداية الجلسة العامة يوم الخميس في وضع يسمح لنا بأن ندلّ الوفود على الموعد والمكان الذي ستجرى فيه المشاورات المفتوحة العضوية بشأن الألغام البرية.

**الرئيس**: شكرا لكم سعادة السفير على إعلانكم. وبهذا تنتهي أعمالنا اليوم. ستُعقد جلسة المؤتمر العامة المقبلة يوم الخميس ٤ حزيران/يونيه الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥